

كتاب
العمل

العدد ٩٢ - أكتوبر ١٩٧٢

رسالة التأمينات .. تعليمات
الشؤون الفنية

١- الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية

٢- دستور اتحاد الجمهوريات العربية

عبدالحليم القاضي

ليشرف على مراجعة وإصدار
هذه السلسلة
من الكتب



• عبد الغنى سعيد
• السيد شرف الدين
• السيد الطاهري

العمال والدستور

في اول سبتمبر الماضي اتجه ملايين المواطنين العرب في كل من مصر وليبيا وسوريا الى صناديق الانتخاب ليشاركوا ويؤيدوا قيام اتحاد الجمهوريات العربية بالموافقة على دستور الاتحاد .. وكان اجماعا ساحقا .. فكان لحظة لاعداء الوحدة .. وكان لحظة للاستعمار ، ووافقت جماهير الامة العربية في الدول الثلاث على دستور اتحاد الجمهوريات العربية .
ولم تكفى غير عشرة ايام حيث اتجه ملايين المصريين مرة اخرى لمصناديق الانتخاب ليبدؤا رايعهم في مشروع دستور جمهورية مصر العربية .
دستور اتحاد الجمهوريات

يعتبر دستور اتحاد الجمهوريات العربية ثمرة كفاح الامة العربية في السنوات الماضية ، ويعتبر هذا الدستور الدستور الاعلى لدساتير دول الاتحاد ، والمبادئ والاسس التي تضمنها ينبغي ان تراعى في دساتير دول الاتحاد ، ولا يجوز مخالفتها ، ولم يغفل دستور اتحاد الجمهوريات العربية حقوق العمال الاساسية فاجب على دساتير دول الاتحاد ان تنص عليها فنصت المادة الثانية عشر على ما يلي :

تكفل دساتير الجمهوريات وقوانينها كحد ادنى المبادئ والحقوق التالية :

● حق العمل .

● الحق في الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية .

● الحق في الرعاية الصحية .

فحق العمل ينبغي ان يكون مكفولا لكل مواطن . والحق في الضمان الاجتماعى (المساعدات العامة) والتأمينات الاجتماعية يوجب الدستور توفيرها لجميع المواطنين ، والنص على النوعين (الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية) يعنى ان الدستور يقضى بان تقوم الدولة بتحرير المواطن من الخوف على مستقبله ومستقبل أسرته فتبذل عنه شح الحاجة وكل الحرمان سواء عن طريق وضع نظام للضمان الاجتماعى او نظام للتأمينات الاجتماعية او بهما معا .

واخيرا فان الرعاية الصحية وضرورة توفيرها لكل مواطن ، ومعروف الاثر الاجتماعى والصحي والنفسى والاقتصادى لتوفير الخدمات الطبية للعمال .

والنص على ان تكفل الدساتير الحقوق المشار اليها له معان بعيدة المدى فهذا يعنى ان الدول التى لم تأخذ بعد بالتأمينات الاجتماعية مثلا كجمهورية السودان عندما تنضم الى الاتحاد ، فانه ينبغي عليها وضع نظام للتأمينات الاجتماعية او الضمان الاجتماعى ، كما ينبغي ان يتضمن دستورها هذه الحقوق .

دستور جمهورية مصر العربية

رغبة في الاستقرار والاطمئنان على حياة حرة كريمة وديموقراطية ينشدها الشعب ، وافق الشعب باجماع ساحق على دستور جمهورية مصر العربية ، هذا الدستور كان لمرّة تجارب عديدة على مر تسعة عشر عاما ، فكان هناك الميثاق ثم بيان ٢٠ مارس .. واخيرا كان دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ وقد تضمن المكاسب العمالية التى حققتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
وكان المبدأ الاساسى الذى نص عليه الدستور هو ان يقسم المجتمع على

التضامن الاجتماعي .

كما نص على أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ، ونص أيضا على أن يكون العاملون المتأزرون محل تقدير الدولة والمجتمع .
وحماية للأسرة ورعاية للمرأة العاملة نص الدستور على أن تكفصل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع . وتقريرا لما استقر عليه العمل من مساواة المرأة بالرجل فقد أوجب مساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

وقد منع الدستور العمل الجبري والسخرة فنص على أنه لا يجوز فرض أي عمل جبرا على المواطنين إلا بمقتضى قانون لإداء خدمة عامة وبمقابل عادل .

الوظائف العامة خدمة للشعب

وركر الدستور على العلاقة بين الموظف العام والشعب كما نص على حقوق الشاغلين للوظائف العامة باعتبارهم عمالا لهم وضع خاص فنص في المادة ١٤ على أن الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بإداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ولايجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون .
فهذه المادة هي الضمان والسلاح لموظفي الدولة ضد تصرف الإدارة .

التكافل الاجتماعي والتأمين الاجتماعي

فضلا عن النص على قيام المجتمع على التضامن الاجتماعي وتعزيز وتكريم المتأزنين من العاملين ، فنص على رعاية فنية بقدرها المجتمع نظرا لما بذلوه للوطن من تضحيات دفاعا عنه وزودا ضد المعتدى فقرّر لهم ولأسرهم الأولوية في فرص العمل إذ نصت المادة ١٥ على أن « للمعاريين القدماء والمصابين في الحرب أو بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية في فرص العمل وفقا للقانون » .

ولما كانت التامينات الاجتماعية دعامة العدالة الاجتماعية فقد تضمن الدستور نصا خاصا بها يقضي بأن تكفل الدولة خدماتها ليس لفئة معينة بل للمواطنين جميعا فنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات المعجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا وذلك وفقا للقانون » .
وأذا كانت التامينات الاجتماعية لها دور اقتصادي على دورها الاجتماعي وذلك إذ تتيح في الفترة الأولى من تطبيقها استثمار احتياطي أموالها في خطة التنمية الاقتصادية ، فإنه ينبغي أن تسيّر نظم الادخار معها جنبا الى جنب وذلك لتحقيق نفس الهدف الاقتصادي فنص الدستور على أن الادخار واجب وطني تحميه الدولة وتنظمه وتنظّمه .

أهداف التنمية الاقتصادية

وأذا كان الهدف من التنمية الاقتصادية هو رفاهية المجتمع فإنه ينبغي أن يكفل لكل مواطن حقه ، وحتى تحقق التنمية الهدف المرجو منها فقد نص الدستور في المادة ٢٢ منه على أن ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل :

- زيادة الدخل القومي .
- عدالة التوزيع .
- رفع مستوى المعيشة .
- القضاء على البطالة .
- زيادة فرص العمل .
- ربط الأجر بالإنتاج .
- ضمان حد أدنى للأجور .
- وضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين المخول .

الاشتراك في الإدارة والأرباح

تضمنت القوانين الاشتراكية الصادرة سنة ١٩٦١ النص على حق العامل في الاشتراك في إدارة المنشأة التي يعمل بها ، وحقه في أرباح المنشأة . وقد سجل الدستور هذه المكاسب حتى لا يمكن المساس بها .. وأى مساس بها يعتبر اعتداء على الدستور ، فقد نصت المادة ٢٦ على أن « للعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفي أرباحها » .

وحدد واجبات العاملين نحو الإنتاج فنص على أن يلتزم العاملون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الإنتاجية وفقاً للقانون ، والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطني .

كما نظم الدستور قواعد التمثيل في مجالس الإدارة لا يجوز مخالفتها فنص على أن يكون تمثيل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع في حدود خمسين في المائة من عدد أعضاء هذه المجالس وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الملاكين وصغار الحرفيين ثمانين في المائة في عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الصناعية .

النقابات .. حق

تضمن الدستور نصاً يقضي بأن إنشاء النقابات والاتحادات حق وحيد دون هذه النقابات والاتحادات على تنظيم القانون وفيما يلي الدور الأساسي لها :

- تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية .
 - رفع مستوى الكفاية بين الأعضاء .
 - دعم السلوك الاشتراكي بين الأعضاء .
 - حماية أموالها .
 - مساءلة الأعضاء عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مبادئ شرف أخلاقية .
 - الدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً للأعضاء .
- كل ذلك نصت عليه المادة ٥٦ من الدستور .

الدستور والشعب

ودستور جمهورية مصر العربية ليس منحة وهذا ما أعلنه السيد الرئيس محمد أنور السادات ، كما كان يوصف به دستور ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وإنما هذا الدستور نابع من الشعب .. وثمرة كفاح شعب وتضال أمة ، وثمره من ثمار جماهير ٩ ، ١٠ يونيو ١٩٦٧ ، وجماهير ١٥ مايو ١٩٧١ .

أن دستور مصر الدائم هو أساس مبدأ سيادة القانون .. المبدأ والشعار الذي أعلنه السيد الرئيس والذي كان يرنو إليه الشعب .

والله ولي التوفيق .

((عبد الحليم القاضي))

الدستور الدائم
لجمهورية مصر العربية

١٩٧١

الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية

الباب الاول

الدولة

* مادة ١ : جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى واشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصرى جزء من الامة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .

* مادة ٢ : الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع .

* مادة ٣ : السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور .

* مادة ٤ : الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعمل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تدوير الفوارق بين الطبقات .

* مادة ٥ : الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب الصاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية . وهو اداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطنى الى اهدافه المرسومة .

ويؤكد الاتحاد الاشتراكى العربى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى تشره تنظيماته بين الجماهير وفى مختلف الاجهزة التى تصطلع بمسئوليات العمل الوطنى .

وبين النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وسمائات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديمقراطى ، على ان يمثل العمال والفلاحون فى هذه التنظيمات بنسبة خمسين فى المائة على الاقل .

* مادة ٦ : الجنسية المصرية ينظمها القانون .

الباب الثاني

المفومات الاجتماعية والخلفية

الفصل الاول

المفومات الاجتماعية والخلفية

- * مادة ٧ : يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى .
- * مادة ٨ : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .
- * مادة ٩ : الاسرة اساس المجتمع ، فوامها الدين والاخلاق والوطنية .
- وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الاصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المصرى .
- * مادة ١٠ : تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب ونوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .
- * مادة ١١ : تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال باحكام الشريعة الاسلامية .
- * مادة ١٢ : يلتزم المجتمع برعاية الاخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الاصيلية ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلفية والوطنية والترات التاريخية للشعب والحقائق العلمية والسلوك الاشتراكي والاداب العامة وذلك في حدود القانون .
- ولتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها .
- * مادة ١٣ : العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ويكون العاملون المتأثرون محل تقدير الدولة والمجتمع .
- ولا يجوز فرض اى عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ولاداء خدمة عامة وبمعادل عادل .
- * مادة ١٤ : الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم باداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى الا في الاحوال التى يحددها القانون .
- * مادة ١٥ : للمحاربين القدامى والمصابين في الحرب او بسببها ولزوجات الشهداء وابنائهم الاولوية في فرص العمل وفقا للقانون .
- * مادة ١٦ : تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في سر وانتظام رفها لمستواها .
- * مادة ١٧ : تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحي ومساكنات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا وذلك وفقا للقانون .
- * مادة ١٨ : التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامى في المرحلة الابتدائية ، وتمثل الدولة على مد الالتزام الى مراحل اخرى ، وتشرف على التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج .

- * مادة ١٩ : التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام .
- * مادة ٢٠ : التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة .
- * مادة ٢١ : محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه
- * مادة ٢٢ : إنشاء الرتب المدنية محظور .

الفصل الثاني

المقومات الاقتصادية

- * مادة ٢٣ : ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الاجر بالانتاج وضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول .
- * مادة ٢٤ : يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه هائضها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة .
- * مادة ٢٥ : لكل مواطن نصيب في الناتج القومي يحدده القانون بمراعاة عمله او ملكيته غير المستقلة .
- * مادة ٢٦ : للعاملين نصيب في ادارة المشروعات وفي ارباحها ، ويلتزمون بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الانتاجية وفقا للقانون ، والمحافظة على أدوات الانتاج واجب وطني .
- * ويكون تشغيل العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين في المائة من عدد اعضاء هذه المجالس ، وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين في المائة في عضوية مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .
- * مادة ٢٧ : يشترك المنتفعون في ادارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون .
- * مادة ٢٨ : ترمي الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الانتاج وزيادة الدخل .
- * وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الاسس العلمية الحديثة .
- * مادة ٢٩ : تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهي ثلاثة انواع ، الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة .
- * مادة ٣٠ : الملكية العامة هي ملكية الشعب ، وتؤكد بالدعم المستمر للقطاع العام . ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .
- * مادة ٣١ : الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الادارة الذاتية .
- * مادة ٣٢ : الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب .
- * مادة ٣٣ : للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكي ومصدرا لرفاهية الشعب .

* مادة ٢٤ : الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الاحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . وحق الارث فيها مكفول .

* مادة ٣٥ : لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ، ومقابل تعويض .

* مادة ٣٦ : المصادرة العامة للاموال مخطورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

* مادة ٣٧ : يعين القانون الحد الاقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية .

* مادة ٣٨ : يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية .

* مادة ٣٩ : الادخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه .

الباب الثالث

الحريات والحقوق والواجبات العامة

* مادة ٤٠ : المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

* مادة ٤١ : الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تفسى ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وحماية أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون . ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى .

* مادة ٤٢ : كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تعبا معاملة بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيدأه بدنيا أو معنويا كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاصة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .

وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه .

* مادة ٤٣ : لا يجوز إجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه الحر .

* مادة ٤٤ : للمسكن حرمة فلا يجوز دخوله ولا تفتيشه إلا بأمر قضائى سبب وفقاً لأحكام القانون .

* مادة ٤٥ : لحماية المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون . وللبرقيات البريدية والبرقية والمخابرات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر قضائى سبب ولادة محددة ووفقاً لأحكام القانون .

* مادة ٤٦ : تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية .

* مادة ٤٧ : حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى .

* مادة ٤٨ : حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف مخطورة وانذارها أو وقفها أو إلأؤها بالطريق الإدارى مخطور ، ويجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى ، وذلك كله وفقاً للقانون .

• مادة ٤٩ : تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك .

• مادة ٥٠ : لا يجوز أن تعظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .

• مادة ٥١ : لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها .

• مادة ٥٢ : للمواطنين حق الهجرة العائلة أو الوفودة إلى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق وأجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد .

• مادة ٥٣ : تمنح الدولة حق الانتخاب السياسي لكل أجنبي المقيم بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة .

وتسليم اللاجئين السياسيين معذور .

• مادة ٥٤ : للمواطنين حق الاجتماع الخاص في حدود غير حاصلين سسلاحا ودون الحاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة والاجتماعات العامة والتجمعات مباحة في حدود القانون .

• مادة ٥٥ : للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريرا أو ذا طابع عسكري .

• مادة ٥٦ : إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها .

وهي ملزمة بمساعدة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مبادئ شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها .

• مادة ٥٧ : كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء .

• مادة ٥٨ : الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ، والتجنيد إجباري وفقا للقانون .

• مادة ٥٩ : حماية الكأسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطني .

• مادة ٦٠ : الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن .

• مادة ٦١ : أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون .

• مادة ٦٢ : للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني .

• مادة ٦٣ : لكل فرد حق مغالبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه ، ولا تكون مغالبة السلطات العامة باسم الجماعات إلا للهيئات النيابية والأشخاص الاعتبارية

الباب الرابع

سيادة القانون

- مادة ٦٤ : سيادة القانون أساس الحكم في الدولة .
- مادة ٦٥ : تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات .
- مادة ٦٦ : العقوبة شخصية :
- ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي ، ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون .
- مادة ٦٧ : التهم برىء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه .
- وكل متهم في جريمة يجب ان يكون له محام يدافع عنه .
- مادة ٦٨ : التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا .
- ويحظر النص في القوانين على تعيين اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء .
- مادة ٦٩ : حق الدفاع اصاله او بالوكالة مكفول .
- ويكفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم .
- مادة ٧٠ : لا تقام الدعوى الجنائية الا باسم من جهة قضائية فيما عدا الاحوال التى يجدها القانون .
- مادة ٧١ : يبلغ كل من يقبض عليه او يمتثل باسباب القبض عليه او اعتقاله فوراً ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع او الاستماع به على الوجه الذى ينظمه القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه ، وله ولغيره التظلم امام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة والا وجب الافراج حتماً
- مادة ٧٢ : تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب ويكون الامتناع عن تنفيذها او تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين الجناة جريمة يعاقب عليها القانون ، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة .

الباب الخامس

نظام الحكم

الفصل الاول

رئيس الدولة

§ مادة ٧٢ : رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تادية دورها في العمل الوطنى .

§ مادة ٧٤ : لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستورى ، أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجسرى الاستفتاء على ما يتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .

§ مادة ٧٥ : يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصرى من أبوين مصريين ، وان يكون متحما بحقوقه المدنية والسياسية . والا تقل سنه عن اربعين سنة ميلادية .

§ مادة ٧٦ : يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه ويتم الترشيح فى مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث اعضائه على الاقل ، ويعرض المرشح الحاصل على اقلية ثلثى اعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه فاذا لم يحصل على الاقلية المشار اليها اعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الاول ، ويعرض المرشح الحاصل على الاقلية المطلقة لاعضاء المجلس على المواطنين لاستفتاءهم فيه .

ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الاقلية المطلقة لصعد من اعطوا أصواتهم فى الاستفتاء . فان لم يحصل المرشح على هذه الاقلية رشح المجلس غيره . وتنتج فى شأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها .

§ مادة ٧٧ : مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة .

§ مادة ٧٨ : تبدأ الاجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الاقل فاذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لاي سبب كان ، استمر الرئيس السابق فى مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه .

§ مادة ٧٩ : يودى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الاتية :

« القسم بالله العظيم أن احافظ مخلصا على النظام الجمهورى ، وأن احترم الدستور والقانون ، وأن ارعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن احافظ على استقلال الوطن وسلامة اراضيه » .

* مادة ٨٠ : يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية .
ولا يسرى تعديل المرتب أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التعديل .
ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى .
* مادة ٨١ : لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه .
* مادة ٨٢ : إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية .
* مادة ٨٣ : إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشعب .
* مادة ٨٤ : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس الشعب ، وإذا كان المجلس منحلًا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة .
ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية .
 ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئاسة .
* مادة ٨٥ : يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .
ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتاً لحين الفصل في الاتهام .
وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب .
وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى .

الفصل الثانى

السلطة التشريعية

مجلس الشعب

* مادة ٨٦ : يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور .
* مادة ٨٧ : يصدر القانون الموائر الانتخابية التى تقسم إليها الدولة ، وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً ، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام .
ويبين القانون تعريف العامل والفلاح .
 ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة .

* مادة ٨٨ : يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب . وبين أحكام الانتخاب والاستفتاء على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية .

* مادة ٨٩ : يجوز للماملين في الحكومة وفي القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لمضوية مجلس الشعب . وفيما عدا الحالات التي يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لمضوية المجلس ، ويحفظ له بوليقيته أو عمله وفقا لإحكام القانون .

* مادة ٩٠ : يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الآتية :

« القسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على سلامة الوطن والنظام الجمهوري ، وأن أدعي مصالح الشعب ، وأن أحترم الدستور والقانون »

* مادة ٩١ : يتقاضى أعضاء مجلس الشعب مكافأة يحددها القانون .
* مادة ٩٢ : مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له .

ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته .

* مادة ٩٣ : يخضع المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه . وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد إحالتها اليها من رئيسه ، ويجب إحالة الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ إحالتها الى محكمة النقض .

وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس . ولا تعتبر المضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

* مادة ٩٤ : اذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته انتخب أو عين خلف له خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس بغزو المكان . وتكون مدة العضو الجديد هي المدة الكاملة لمدة عضوية سلفه .

* مادة ٩٥ : لا يجوز لمضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولا .

* مادة ٩٦ : لا يجوز أسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس الا اذا فقد الثقة والاعتبار أو فقد أحد شروط المضوية أو صلفه العامل أو الفلاح التي انتخب على أساسها أو أخل بواجبات عضويته . ويجب أن يصدر قرار أسقاط المضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه .

* مادة ٩٧ : مجلس الشعب هو الذي يقبل استقالة أعضائه .

* مادة ٩٨ : لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجانه .

* مادة ٩٩ : لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب الا باذن سابق من المجلس .

وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس . ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من اجراء .

* مادة ١٠٠ : مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب ، ويجوز في الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته في مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أقلية أعضاء المجلس .

واجتماع مجلس الشعب في غير المكان المد له غير مشروع والقرارات التي تصدر فيه باطله .

* مادة ١.١ : يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب للاعتقاد للدور السنوي العادي قبل يوم الخميس الثاني من شهر نوفمبر فاذا لم يدع ، يجتمع بحكم الدستور في اليوم المذكور . ويدوم دور الاعتقاد العادي سبعة اشهر على الاقل . ويقضي رئيس الجمهورية دورته العادية ولا يجوز فسخها قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة .

* مادة ١.٢ : يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب لاجتماع غير عادي ، وذلك في حالة الضرورة ، او بناء على طلب بذلك موقع من اقلية اعضاء مجلس الشعب .

ويعلن رئيس الجمهورية فسخ الاجتماع غير العادي .
* مادة ١.٣ : ينتخب مجلس الشعب رئيسا له ووكيلين له اول اجتماع لدور الاعتقاد السنوي العادي لمدة هذا الدور واذا خلا مكان احدهم انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته .

* مادة ١.٤ : يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم اسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه .

* مادة ١.٥ : لمجلس الشعب وحده المحافظة على النظام داخله ، ويتولى ذلك رئيس المجلس .

* مادة ١.٦ : جلسات مجلس الشعب علنية :
لويجوز انقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او الحكومة او بناء على طلب رئيسه او عشرين من اعضاءه على الاقل . ثم يفسر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية او سرية

* مادة ١.٧ : لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور الغلبة اعضاءه . ويتخذ المجلس قراراته بالاغلبية المطلقة للحاضرين وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها اغلبية خاصة . ويجري التصويت على مشروعات القوانين مادة مادة . وعند تساوي الآراء يعتبر الموضوع الذي جرت المناقشة في شأنه مرفوضا .

* مادة ١.٨ : لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب باغلبية ثلثي اعضاءه ان يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب ان يكون التفويض لمدة محدودة وان تبين فيه موضوعات هذه القرارات والاسس التي تقوم عليها ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في اول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ، فاذا لم تعرض او عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال مكان لها من قوة القانون .

* مادة ١.٩ : لرئيس الجمهورية ولكل عضو من اعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين .

* مادة ١١ : يحال كل مشروع قانون الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه . على انه بالنسبة الى مشروعات القوانين المقدمة من اعضاء مجلس الشعب فانها لاتحال الى تلك اللجنة الا بعد فحصها امام لجنة خاصة لابتداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها ، وبعد ان يقرر المجلس ذلك .

* مادة ١١١ : كل مشروع قانون اقترحه احد الاعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دور الاعتقاد .

* مادة ١١٢ : لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين او الاعتراض عليها .

* مادة ١١٣ : اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون اقتره مجلس الشعب رده اليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا واصبر .

وإذا رد في الجهاد المقدم الى المجلس واقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانوناً وأصدر .

* مادة ١١٤ : يقر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحدد القانون طريقة أعداد الخطة وعرضها على مجلس الشعب .

* مادة ١١٥ : يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية .
ولا تعتبر نافذة إلا بموافقة عليها .

ويتم التصويت على مشروع الموازنة باباً باباً وتصدر بقانون ولا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة . وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية عمل بالموازنة القديمة الى حين اعتمادها .

ويحدد القانون طريقة أعداد الموازنة . كما يحدد السنة المالية .

* مادة ١١٦ : يجب موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الموازنة العامة وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد في تقديراتها يصدر بقانون .

* مادة ١١٧ : يحدد القانون احكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة حسباتها .

* مادة ١١٨ : يجب عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة على مجلس الشعب لى مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية .
ويتم التصويت عليه باباً باباً .
ويصدر بقانون .

كما يجب عرض التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب .

وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات اية بيانات أو تقارير أخرى * مادة ١١٩ : انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون .
ولا يعفى أحد من أدائها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا فى حدود القانون .

* مادة ١٢٠ : ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة واجراءات صرفها .

* مادة ١٢١ : لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الإذبات بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزنة الدولة فى فترة مقبلة إلا بموافقة مجلس الشعب .

* مادة ١٢٢ : يمين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التى تقرر على خزنة الدولة . وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها .

* مادة ١٢٣ : يحدد القانون القواعد والاجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والرافق العامة ، كما يبين أحوال التصرف بلجان فى المقاربات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المنقولة والقصود والاجراءات المنظمة لذلك .

* مادة ١٢٤ : لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة فى أى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم .

وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو من ينيبونه الإجابة عن أسئلة الأعضاء .

ويجوز للمضو سحب السؤال في أى وقت ولا يجوز تحويله في نفس الجلسة الى استجواب .

• مادة ١٢٥ : لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجابات الى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لحسابتهم في الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم .

وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه إلا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة :

• مادة ١٢٦ : الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة وكل وزير مسئول عن أعمال واداره .

ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب ، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس

ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه .

ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس .

• مادة ١٢٧ : لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس .

ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه الى الحكومة وبصوت ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب .

وفي حالة تقرير المسئولية بعد المجلس تقريرا يرفسه الى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وماتتهى اليه من رأى في هذا الشأن وأسبابه .

ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة أيام ، فإذا عاد المجلس الى اقراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي .

ويجب أن يجرى الاستفتاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاقرار الأخير للمجلس وتقف جلسات المجلس في هذه الحالة .

فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس متحلا . والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة .

• مادة ١٢٨ : اذا قرر المجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو نوابهم وجب عليه اعتزال منصبه .

ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته الى رئيس الجمهورية اذا تضررت مسئوليته أمام مجلس الشعب .

• مادة ١٢٩ : يجوز لعشرين عضوا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيفاح سياسة الوزارة بشأته .

• مادة ١٣٠ : لأعضاء مجلس الشعب ابتداء رغبات في موضوعات عامة الى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء .

• مادة ١٣١ : لمجلس الشعب أن يكون لجنة خاصة أو بكل لجنة من لجانه بعض نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة أو أى جهاز تنفيذي أو إداري أو أى مشروع من المشروعات العامة وذلك من أجل تقصي الحقائق ، وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية أو الإدارية أو الاقتصادية أو اجراء تحقيقات في أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة .

وللجنة في سبيل القيام بمهمتها ان تجمع ماتراء من ادلة ، وان تطلب سماع من ترى سماع اقواله ، وعلى جميع الجهات التنفيذية والادارية ان تستجيب الى طلبها وان تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما يطلبه من وثائق او مستندات او غير ذلك .

* مادة ١٢٢ : يلقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب بياناً يتضمن السياسة العامة للدولة ، وله الحق في القاء اى بيانات اخرى امام المجلس .

ولمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية .
* مادة ١٢٣ : يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب برنامج الوزارة .
ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج .

* مادة ١٢٤ : يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ان يكونوا اعضاء في مجلس الشعب كما يجوز لغير الاعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانه .

* مادة ١٢٥ : يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الشعب ولجانه كلما طلبوا الكلام . ولهم ان يستمينا بمن يرون من كبار الموظفين ، ولا يكون للوزير صوت مصدود عند اخذ الراى الا اذا كان من الاعضاء .

* مادة ١٢٦ : لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب بصدد رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما ، فاذا اقرت الاغلبية المطلقة لعهده من اعطوا اصواتهم الحل ، اصدر رئيس الجمهورية قرارا به .

ويجب ان يشتمل القرار على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في سبيل لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .
ويجتمع المجلس الجديد خلال الايام العشرة التالية لاتمام الانتخابات .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

الفرع الاول

رئيس الجمهورية

* مادة ١٣٧ : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

* مادة ١٣٨ : يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور .

* مادة ١٣٩ : لرئيس الجمهورية ان يعين نائبا له او اكثر ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم .

وتسرى القواعد المنظمة لمساواة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية .

* مادة ١٤٠ : يؤدي نائب رئيس الجمهورية ، امام رئيس الجمهورية ، قبل مباشرة مهام منصبه اليمين الاتية :

« اقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على النظام الجمهورى ، وان احترم الدستور والقانون ، وان ارعى مصالح الشعب رعاية كاملة وان احافظ على استقلال الوطن وسلامة اراضيه » .

* مادة ١٤١ : يعين - رئيس الجمهورية - رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعينهم من مناصبهم .

* مادة ١٤٢ : لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانتقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء .

* مادة ١٤٣ : يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والمثليين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين في القانون .
كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين .

* مادة ١٤٤ : يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها وله أن يفوض غيره في إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها .

* مادة ١٤٥ : يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط .
* مادة ١٤٦ : يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة .

* مادة ١٤٧ : إذا حدث في مؤسسة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تشمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته فإذا لم تعرض زال بانر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بانر رجعي ما كان لها من قوة القانون إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر .

* مادة ١٤٨ : يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما التالية ليقر ما يراه بشأنه .

وإذا كان مجلس الشعب منقلا يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له .

وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة ولا يجوز مددها إلا بموافقة مجلس الشعب .

* مادة ١٤٩ : لرئيس الجمهورية حق الصفا من العقوبة أو تخفيفها ، أصا الصفا الشامل فلا يكون إلا بقانون .

* مادة ١٥٠ : رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب .

* مادة ١٥١ : رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويلفها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة .

على أن مساهدات الصلح والتحالف والتجارة والألاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تنطوق بحقوق السيادة ، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها .

* مادة ١٥٢ : لرئيس الجمهورية أن يستغنى الشعب في المسائل الهامة التي تصل بمصالح البلاد العليا .

الفرع الثاني

الحكومة

* مادة ١٥٣ : الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة . وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة .

* مادة ١٥٤ : يشترط فيمن يصين وزيرا أو نائب وزير أن يكون مصريا بالغا من العمر خمسا وثلاثين سنة ميلادية على الأقل ، وأن يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية .

* مادة ١٥٥ : يؤدي أعضاء الوزارة أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرمي مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

* مادة ١٥٦ : يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :
١ - الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية .

ب - توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

ج - إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

د - إعداد مشروعات القوانين والقرارات .

هـ - إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

و - إعداد مشروع الخطة العامة للدولة .

ز - عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور .

ح - ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

* مادة ١٥٧ : الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها .

* مادة ١٥٨ : لا يجوز للوزير أثناء تولي منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه .

* مادة ١٥٩ : لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تداية أعمال وظيفته أو بسببها ويكون قرار مجلس الشعب بانهزام الوزير بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضائه على الأقل . ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

* مادة ١٦٠ : يقف من يتهم من الوزراء عن عمله إلى أن يفصل في أمره ولا يجوز انتهاء خدمته دور إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها . وتكون محاكمة الوزير وأجرات المحاكمة وضماناتها والطالب على الوجه المبين بالقانون . وتسرى هذه الأحكام على نواب الوزراء

الفرع الثالث

الإدارة المحلية

* مادة ١٦١ : تقسم جمهورية مصر العربية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

* مادة ١٦٢ : تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجياً على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر .

علم أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي على الأقل من العمال والفلاحين . ويكلف القانون نقل السلطة إليها تدريجياً .

* مادة ١٦٣ : يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية واختصاصاتها ومواردها المالية وضمانات أعضائها وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة ودورها في إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفي الرقابة على أوجه النشاط المختلفة .

الفرع الرابع

المجالس القومية المتخصصة

* مادة ١٦٤ : تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومي تعاون في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية.

الفصل الرابع

السلطة القضائية

* مادة ١٦٥ : السلطة القضائية مستقلة ، وتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وتصدر أحكامها وفق القانون .

* مادة ١٦٦ : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة .

* مادة ١٦٧ : يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ، ويبين شروط وأجراءات تعيين أعضائها ونقلهم .

* مادة ١٦٨ : القضاة غير قابلين للزلل . وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً

* مادة ١٦٩ : جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب وفي جميع الأحوال يكون المصطفى بالحكم في جلسة علنية .

* مادة ١٧٠ : يسهم الشعب في إقامة العدالة على الوجه وفي الحدود المبينة في القانون .

* مادة ١٧١ : ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة وبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

* مادة ١٧٢ : مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي المداوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

* مادة ١٧٣ : يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية ، وبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه . ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية .

الفصل الخامس

المحكمة الدستورية العليا

* مادة ١٧٤ : المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية مقرها مدينة القاهرة .

* مادة ١٧٥ : تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

وبين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها .

* مادة ١٧٦ : ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا وبين الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وخصائصهم

* مادة ١٧٧ : أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للحزل وتتولى المحكمة مساءلة أعضائها على الوجه المبين بالقانون .

* مادة ١٧٨ : تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في المداوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار

الفصل السادس

المحامي العام الإشتراكي

* مادة ١٧٩ : يكون المحامي العام الإشتراكي مسئولاً عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي ، والحفاظ على المبادئ الإشتراكية والتزام السلوك الإشتراكي ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ، ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

الفصل السابع

القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى

- مادة ١٨٠ : الدولة وحسبها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهي ملك للشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية مكاسب النضال الشعبي الاستراتيجية ، ولا يجوز لاية هيئة او جماعة انشاء تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية .
- ويبين القانون شروط الخدمة والترقية للقوات المسلحة .
- مادة ١٨١ : تنظم التسمية العامة وفقا للقانون .
- مادة ١٨٢ : ينشأ مجلس يسمى « مجلس الدفاع الوطنى » ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ، ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ويبين القانون اختصاصاته الأخرى .
- مادة ١٨٣ : ينظم القانون القضاء العسكرى ويبين اختصاصاته في حدود المبادئ الواردة في الدستور .

الفصل الثامن

الشرطة

- مادة ١٨٤ : الشرطة هيئة مدنية نظامية ، رئيسها الاطى رئيس الجمهورية ورئيس الشرطة واجبا في خدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن ، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب . وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات وذلك كله على الوجه المبين بالقانون .

الباب السادس

احكام عامة وانتقالية

- مادة ١٨٥ : مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية .
- مادة ١٨٦ : يبين القانون السلم العمرى والاحكام الخاصة به ، كما يبين شعار الدولة والاحكام الخاصة به .
- مادة ١٨٧ : لا تسرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة اقلية أعضاء مجلس الشعب .
- مادة ١٨٨ : تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميماذا آخر .
- مادة ١٨٩ : لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة او أكثر من مواد الدستور ويجب ان يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية الى هذا التعديل فلذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب ان يكون موافقا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل .
- وفي جميع الاحوال يناقش المجلس هذا التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه فلذا رفض الطلب لا يجوز اعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض .

وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش ، بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المطلوب تعديلها ، فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه في شأنه .
فإذا وافق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

* مادة ١٩٠ : تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيسا للجمهورية العربية المتحدة .

* مادة ١٩١ : كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقسها للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور .

* مادة ١٩٢ : تعارض المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

مادة ١٩٣ : يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء .

اتفاق إقامة اتحاد
الجمهوريات العربية بين كل من
الجمهورية العربية المتحدة
والجمهورية العربية الليبية
والجمهورية العربية السورية

اتفاق : اقامة اتحاد الجمهوريات

العربية بين كل من الجمهورية

العربية المتحدة، والجمهورية العربية

الليبية والجمهورية العربية السورية

مذكرة

بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٣٩١ هـ الموافق ١٧ ابريل « نيسان سنة ١٩٧١ » ج
التوقيع في بنغازي من الرؤساء الثلاثة ، انور السادات ، رئيس الجمهورية
العربية المتحدة . . وممقر القذافي ، رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء
بالجمهورية العربية الليبية . . وحافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية
السورية ، على وثائق اتحاد للجمهوريات العربية بين دولهم الثلاث .

وتأتي هذه الخطوة من جانب رئيس الجمهورية العربية المتحدة استلهاماً لما
نص عليه بيان ٢٠ مارس من ميلاد « دستورية » اعتبرها دليلاً ومرشداً ، وفي
مقدماتها : « تحقيق وتأكيد الانتماء المصري الى الامة العربية ، تاريخياً ،
وتضالياً ، ومصرياً ، وحدة عضوية ، فوق أي فرد وبعد أي مرحلة » ، كما
لأن استجابة وتنفيذاً لما قرره المؤتمر القومي العام وهو أعلى سلطة ممثلة
لتحالف قوى الشعب العاملة في دوراته المتتالية من اتخاذ المبادرات التي تلهم
بالعمل العربي في كافة مجالاته في اتجاه الحركة وتأمين النصر فيها ، وعلى وجه
خاص لما تضمنه القرار رقم ٦ من قرارات المؤتمر القومي العام في دور الانعقاد
العاشر « نوفمبر سنة ١٩٧٠ » والذي جاء فيه :

« ان انتمائنا لامة العربية ، تاريخياً ومصرياً ، وإرتباطنا العضوي بحركة
امتثالنا كلها ، والوزن التضالي الدولي الكبير لجهود الامة العربية الموحدة ،
وما يفرضه ذلك على جهد شعبنا من مسئولية وشرف ، في مقدمة وظيفته دور
العرب الثوري ، كل ذلك سوف يستمر دكنا أساسياً في عملنا من أجل
توحيد العمل ، ورغم كل المتناقضات المرحلية التي يمكن ان تقسم في
سبيل هذا العمل ، ورغم كل الجهود التي سيحاولها الإعداء للاستفادة من
هذه التناقضات ، ويجب ان نوجه كل جهودنا ، بحكم للمسئولية التي يلقيها
التاريخ على شعبنا بالاذات فعل هذه التناقضات وتحقيق وحدة العمل العربي
وقوته وفعاليتها ، في مواجهة العدوان من جانب ، والحفاظ على الوزن الدولي
الصالح الذي حققه عبد الناصر للوجود العربي من جانب آخر » .

وهذا القرار هو احد القرارات التي اعتبرها المؤتمر - كما جاء في بيانه
وقراراته . . « خطوا رئيسية تكون أساساً للعمل الوطني كله في المرحلة المقبلة ،
وبحيث تكون هذه الوثيقة التي تتضمن هذه الخطوط وثيقة سياسية تمثلنا في
جميع المجالات ، نلتزم بها جميع المؤسسات ، ويراقب التنظيم السليم وضعها
موضع التنفيذ ، ويحميها الشعب كله بوعيه وحركته » .

واستنادا الى القرار المشار اليه والقرارات الصادرة من المؤتمر القومي
الهام ، اعلى سلطة بالاتحاد الاشتراكي العربي ، في هذا الشأن ، والى السلطات
الدستورية المخولة لرئيس الجمهورية ، فقد تم التوقيع على الوثائق المشار اليها
في التاريخ المذكور .
وقد تابع التصديق على الاحكام الاساسية وفقا لما رسمته المادة ١٦ من هذه
الاحكام .

وبناء على المادة ١٢٥ من الدستور ، تعال وثائق اتحاد الجمهوريات العربية
والموقع عليها في بنغازي بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٣٩١ هـ الموافق ١٧ ابريل
« نيسان » سنة ١٩٧١ م الى مجلس الوزراء لمناقشتها واجراء اللازم وفقا لما
رسمته المادة ١٦ المشار اليها ، ولاحالتها الى مجلس الامة لمباشرة اختصاصه
الدستوري في شأنها ، ومرفق مع هذا قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
في هذا الشأن .

رئيس الوزراء

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٧١ بشسان

الموافقة على اتفاق اقامة اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية
رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على الدستور

فسرد

« مادة وحيدة »

« ووفق على اتفاق اقامة اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من الجمهورية العربية المتحدة ، والجمهورية العربية الليبية ، والجمهورية العربية السورية ، والوفاق الخاصة به ، والوفاة في بنغازي بين رؤساء الدول الثلاث بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٣٩١ هـ الموافق ١٧ ابريل « نيسان » سنة ١٩٧١ م » .
« الفود السادات »

صدر بمراسمة الجمهورية في ٢ ربيع اول سنة ١٣٩١ هـ
الموافق ٢٩ ابريل « نيسان » سنة ١٩٧١ م

اعلان عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية

من موقع الصعود العربي ، وفي ظل صراع حاسم ومصرى نفوذه الامنة العربية اليوم دفاعا عن اراضيها وشرطها ووجودها وامنها ومصرها ضد كل قوى السيطرة الاستعمارية والصهيونية العنصرية .
وانطلاقا من الحقيقة الكبرى التي عبر عنها التاريخ الطويل، وهي ان وحدة الوطن العربي بامتدادها من امكانيات وبما توفره من طاقات سياسية ومسلحة واقتصادية هي الرود الحاسم على تحديث الاستعمار والصهيونية وهي السبيل الى استرداد القرامة وتحرير الارض والاجهاز على كل صود الاستعمار والاستغلال والتخلف في وطننا العربي .
وتصميما على بناء الوطن العربي التحرر للقائد على مواجهة تحديات العصر ومتغيرات التقدم واداء دوره الحضاري والإنساني داخل مجتمعه وفي المجتمع الدولي .
وقدبرا وعرفانا لتضحيات اجيال بعد اجيال من امتنا العربية خاضت بشرف وكرامة معارك تحقيق الالات القومية وثبتت الاستقلال والحرية السياسية والاجتماعية دون ان يتزعزع ايمانها باملها الكبير .
والاتحاد بين التيارات الثلاث في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية التي يمثل التناؤما طلبا جماهيريا وضرورة نفسية تمثل لحرمة النضال الشعبي العربي طاقات وابعدا جديدة تؤكد العتمة التاريخية لانتصار الثورة العربية .

ونافيا واستنادا لقرارات دول ميثاق طرابلس ودعما للتكامل والترابط بين دولها ونفينا لسياسة انخزال العربى التى رفع لواءها القائد الخالد جمال عبد الناصر . فانه من ذلك كله وولد لذلك كله فقد اتفق الرئيس আবর السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة والرئيس العقيد مصر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بالجمهورية العربية السورية والرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية على إقامة اتحاد للجمهوريات العربية بين دولهم الثلاث على أن ينضم السودان الشقيق اليهم في أقرب فرصة تمكنه منها ظروفه الخاصة .

إن توقيع الرؤساء الثلاثة هذا الإعلان يصدر عن الإيمان الراسخ بضرورة قيام الدولة التى تجمع القوى والحفلات العربية ، وإن هذه الدولة ستكون بفضل فكرة جماعهم شعبنا وبفضل إمكانات العمل الثلاث القائمة الصلبة لمحركة انخزال العربى وأحد الروافد الهامة لمحركة التحرير العالمية وأرد الطبعى والعمل على كل المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التى تدبر ضد امتنا العربية لتعرب حضارتها الإنسانية والتاريخية ووضعها فى إطار التخطف والتبعية . ولقد أطلق الرؤساء الثلاثة فى أنظهم على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية من منطقتات أساسية تشكل حجر الأساس فى بناء الاتحاد . وهى :

أولا - أن يكون هذا الاتحاد التواء التى تستقطب نسل الجماعى العربية الوحيدة وبالتالى أن يكون نواة لوحدة عربية أشمل .
ثانيا - أن يكون سبيل الجماعى العربية لتحقيق هدفها فى إقامة المجتمع العربى الاشتراكى الواحد .

ثالثا - أن يكون الآداة الرئيسية لإقامة العربية فى معركة التحرير .
وعلى أساس من هذه المنطقتات فقد قرر الرؤساء الثلاثة بالإجماع ما يلى :

١ - أن تحررو الأرض العربية المحتلة هو الهدف الذى ينبغى أن تسخر فى سبيله كل الإمكانيات والحفلات .

٢ - أنه لا صلح ولا تفاوى مع إسرائيل ولا تنازل عن أى شبر من الأرض العربية المحتلة .

٣ - أنه لا تفريط فى القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها .

ويؤكد الرؤساء الثلاثة أن جمهورية السودان الديمقراطية وشعبها العربى المناضل الذى اسهم بقيادة الأخ الرئيس جعفر محمد نمرى وأخوانه أعضاء مجلس قيادة الثورة مساهمة جادة وفعالة فى دفع مجلة العمل فى إطار ميثاق طرابلس ستبقى فاعلة فى انخزال الوحى وذلك صلة وثيقة باتحاد الجمهوريات العربية حتى يشنى لها الانضمام اليه .

وإذا وضع الرؤساء الثلاثة نصب أعينهم أن يكون اتحاد الجمهوريات العربية مليا لتطبيقات جماعهم شعبنا ، مصقلا لأمانيها وفادرا على تنفيذ آمانيها ورغباتها القومية ، فاهم يؤكدون أن دعم الاتحاد وأعداده وقيامه ومبادئه يتطلب من القوى القيادية فى الجمهوريات الثلاث تكوين جبهة سياسية فيما بينهم ترتبط بميثاق العمل القومى فى اتحاد الجمهوريات العربية من أجل تحقيق التفاضل والترابط بين شعوب الاتحاد وترسيخ أسس الديمقراطية وقيامها وتوحيد منطقتات وأساليب العمل السيلسى فى الجمهوريات الثلاث وخلق المناخ اللازم لقيام الحركة العربية الواحدة .

إن المسئولية التاريخية فى هذه الأيام العاصية والمصرية تفرض طينا كانباء مخففين لوفتنا الكبير وامناء على قضية القومية العربية ومستقبل الأمة العربية أن نعمل معا ومع شعربنا بروح التجرد والائثار من أجل إزالة كافة العوائق والفوارق الإقليمية التى تعوق التفاضل القامى للمنطقة العربية تحقيقا لوحدة الشاملة إن الانطلاق : الى المسارعة فى تنفيذ هذا الاتحاد ما هو إلا حركة موفقة للوصول

الى هدف مرحلي على طريق الوحدة العربية الشاملة وهو من اجل ذلك من اجل
مفتوح الابواب لكل دولة عربية متحررة ومن بالوحدة العربية وتعمل من اجل
القائمة المجتمع العربي الاشتراكي الواحد .

ويؤمن من الله وعظما الى المستقبل بثقة الوفاق المؤمن بالله وتجييدا لكل
هذه المعاني فقد تم الاتفاق بين الرؤساء الثلاثة على اعتبار الاحكام الاساسية
المرفقة بهذا الاعلان اساسا لقائمة اتحاد الجمهوريات العربية وعلى تشكيل لجنة
للاية تنولي وضع مشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية في إطار من هذه
الاحكام الاساسية . على ان يتم قراره في كل جمهورية وفق الصيغ الدستورية
المعمول بها فيها .

كما تفرد عرض الاحكام الاساسية لاتحاد الجمهوريات العربية على الاستفتاء
الشعبي في كل جمهورية وفي تاريخ واحد
ان واجينا ونحن في سعينا على طريق امننا ان نفلز مفتوح الامن متبهي
الحس والوجدان تحت رعاية الله وتوفيقه .
« ولينصرن الله من ينصره .. ان الله قوي عزيز » .

توقيع الرؤساء الثلاثة

صدر في بنغازي في ٢١ من صفر ١٣٩١ هـ
الموافق ١٧ من ابريل « نيسان » ١٩٧١ م .

الاحكام الاساسية لاتحاد الجمهوريات العربية

- ١ - ان الشعب العربي في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية
الليبية والجمهورية العربية السورية قد اقر على اساسي من الاختيار الحر
التساوي في الحقوق القائمة اتحاد يسمى « اتحاد الجمهوريات العربية » .
- ٢ - الهدف من قيام اتحاد الجمهوريات العربية هو العمل على تحقيق الوحدة
العربية الشاملة وحماية الوطن العربي والنفذ عن استقلاله وبناء المجتمع
العربي الاشتراكي والعمل على تحرير الاراضي العربية المحتلة ودعم حركة
التحرر الوطني العربية وحركات التحرر الوطني في العالم .
- ٣ - الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الامة العربية .
- ٤ - لاتحاد الجمهوريات العربية علم واحد وشعار واحد ونشيد واحد وعاصمة
واحدة .
- ٥ - نظام الحكم في اتحاد الجمهوريات العربية ديموقراطي اشتراكي .
- ٦ - يكون هذا الاتحاد مفتوحا لجميع الدول العربية الاخرى التي تؤمن
بالوحدة العربية وتعمل من اجل تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الواحد .
- ٧ - يختص اتحاد الجمهوريات العربية بالامور التالية :

(ا) وضع اسس السياسة الخارجية .
(ب) مسائل السلم والحرب .

(ج) تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات العربية مع قيامتكمبرية
مستوة عن التدريب والعمليات ، ويتم نقل القوات بين الجمهوريات
بقرار من مجلس الرئاسة او من يفوضه في ذلك في اثناء العمليات .

(د) حماية الامن القومي ووضع اسس لتنظيم تأمين سلامة الاتحاد وفقا
لاحكام دستور المجلسد الجمهوريات العربية . والا ولقت
اضطرابات من الداخل او الخارج في احدى الجمهوريات تهدد امنها
او تهدد امن الاتحاد تظفر حكومة هذه الجمهورية السلطات الاتحادية
فوراً لكي تقوم هذه الأخيرة باتخاذ الاجراءات الضرورية ضمن حدود
صلاحياتها لحفظ الامن والنظام ، وفي حالة ما اذا كانت حكومة
احدى الجمهوريات الاعضاء في وضع لا يسمح لها بطلب العون من

- الاتحاد أو إذا كان أمن الاتحاد في خطر للسلطات الاتحادية المختصة أن تتدخل وبدون طلب لحفظ النظام وإعادة الأمور إلى نصابها .
- (د) تخطيط الاقتصاد القومي ووضع خطط التنمية العامة المشتركة ولقيادة المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاتحادي .
- (و) وضع سياسية تعليمية وتربوية تهدف لبناء جيل قومي عربي اشتراكي مؤمن .
- (ز) وضع سياسية اعلامية اتحادية تخدم اهداف الاتحاد والسياسة واستراتيجية في السلم والحرب .
- (ح) وضع سياسة موحدة للبحث العلمي والتنسيق بين اجهزته في الجمهوريات .
- (ط) قبول أعضاء جديد في الاتحاد ويكون ذلك باجماع الرأي في مجلس رئاسة الاتحاد .

مؤسسات اتحاد الجمهوريات العربية

١ - تقوم في اتحاد الجمهوريات العربية المؤسسات الآتية :

- (أ) مجلس رئاسة الاتحاد ويعتبر السلطة العليا في ممارسته اختصاصات الاتحاد ويتكون من رؤساء الجمهوريات وينتخب هذا المجلس رئيساً له من بين أعضائه ويتخذ قراراته بالإجماع .
 - (ب) عدد من الوزراء يمثلونهم مجلس الرئاسة وهم المسؤولون امامه .
 - (ج) مجلس الأمة في الاتحاد ويتولى مهمة التشريع في اختصاصات الاتحاد ويشكل من ممثلين عن مجالس الشعب لكل من الجمهوريات بعدد متساو من الأعضاء ينتخبهم مجالس الشعب في الجمهوريات وبين المستورد كيفية نقل التشريعات الاتحادية في كل جمهورية .
 - (د) محكمة دستورية اتحادية تعين بقرار من مجلس رئاسة الاتحاد وتكون من عسوين من كل جمهورية وتختص بالفصل في المسائل التي يعدها دستور الاتحاد .
- ٩ - لا يترتب على قيام الاتحاد أي اختلال بأحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بين الجمهوريات الداخلة في الاتحاد وبين أحدها والدول الأخرى وتظل هذه المعاهدات والاتفاقات سارية في الإطار المقرر لها وقت إبرامها وفقاً لقواعد القانون الدولي .
- ١٠ - لكل جمهورية في حدود اختصاصها الدستوري أن تبرم المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأجنبية وأن تبادل معها التمثيل الدبلوماسي والاقتصادي .
 - ١١ - تكون القيادة المسماة للقرارات المسلحة في كل من الجمهوريات الداخلة في الاتحاد ، لرئيس الجمهورية أو لمن تحدده النظم المعمول بهما في كل جمهورية .
 - ١٢ - تختص الجمهوريات بكل ما لم يدخل في اختصاصات الاتحاد وفقاً لهذه الأحكام الأساسية .
 - ١٣ - إلى أن يتحقق قيام الحركة العربية الواحدة داخل الاتحاد تكون القيادة السياسية في كل جمهورية هي المسئولة عن تنظيم ممارسة التشيقات السياسية داخل مجلس الجمهورية ، ويعتبر على أي تنظيم سياسي قائم في إحدى جمهوريات الاتحاد ممارسة أي نشاط سياسي في جمهوريات الاتحاد الأخرى إلا عن طريق ممثليه في قيادة الجبهة السياسية التي تضم قيادات التنظيم السياسي لجمهوريات الاتحاد .

- ١٤ - يتجر إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الصادر في بنى فاذى في ٢١ من صفر ١٣٩١ هـ الموافق ١٧ من أبريل (نيسان) سنة ١٩٧١ ميلادية جزوا لا يتجزأ من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية .
- ١٥ - لا يجوز تعديل الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية الا بمسند الموافقة الإجماعية لمجلس رئاسة الاتحاد ، وعرضه للاستفتاء الشعبى وتوافر الظبية له في كل جمهورية
- ١٦ - يجرى التصديق على الأحكام الأساسية في اتحاد الجمهوريات العربية قبل طرحها للاستفتاء الشعبى من قبل اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ومجلس الوزراء ومجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة ومن قبل مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية ومن قبل القيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكى ومجلس الوزراء ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية .
- « أعضاء الرؤساء الثلاثة »

قرار

بالإشارة الى إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الصادر في ٢١ من صفر سنة ١٣٩١ هجرية ، الموافق ١٧ من أبريل (نيسان) سنة ١٩٧١ ميلادية اتفق الرؤساء على أن يجرى الإستفتاء الشعبى على الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية في جمهوريات الاتحاد الثلاثى في يوم ١٤ من رجب سنة ١٣٨١ هجرية الموافق الفاتح من سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٧١ ميلادية .

((توقيع الرؤساء الثلاثة))

أيها الإخوة المواطنين : كان هذا هو الإعلان الذى اتفقتنا عليه اليوم . والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل من هذا الاتحاد بلدا آمنا مطمئنا وأن يلهمنا الحكمة والرشاد أنه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دستور
إتحاد
الجمهوريات
العربية

٢٩ جمادى الآخرة ١٣٩١

٢٠ أغسطس ١٩٧١

إعلان دمشق

دستور اتحاد الجمهوريات العربية

في دمشق قلعة العروة وحسن الوحدة - في دمشق التي ارتبطت باسمها على مدى نصفائنا المعاصر الدعوة الى الوحدة العربية وحقت مع القساسة اول وحدة في تاريخ العرب الحديث ، ودعما واستمرارا للخطى الوحيدة التاريخية التي بدأت في بنغازي في العاشر والعشرين من صفر سنة ١٩٢١ هجرية الموافق ١٧ من نيسان « ابريل » ١٩٧٢ ميلادية بتوقيع الرؤساء الثلاثة أنور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة وممر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية الليبية وحافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية على إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية والاحكام الاساسية لهذا الاتحاد .

وتوجبا للجهود المستمرة التي لم تتوقف منذ ذلك الحين والتي اشترك فيها ممثلون عن الجمهوريات الثلاث لانجاز مشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية ، واستجابة لارادة الشعب العربي في دفع الخطى ومضادة الاجهد لاستكمال كل الخطوات التجريبية والتمهيدية لقيام هذا الاتحاد حقيقة عربية أصيلة توجه دورها العربي وتستجيب لمسئوليتها التاريخية في مسيرة النضال العربي وفي حركة الثورة العربية . واستتمارا من الرؤساء الثلاثة بسخامة المسئولية التاريخية التي يتحملها الجيل العربي المعاصر في مواجهة موجة المصادون الشرسة التي تعرضت لها الامة العربية كان اجتماعهم في دمشق خلال الفترة من ٢٦ حتى ٢٨ من جمادى الاخرة سنة ١٣٩١ هجرية الموافق من ١٨ - ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٧١ لانتهاه من مناقشة مشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية وإقراره تمهيدا لدفع الخطوات المتخذ عليها في بنغازي حول قيام الاتحاد ومؤسسته وبهذه الممارسة الفعلية لمسئولياته العربية والتاريخية .

وقد جرى اجتماع الرؤساء الثلاثة وسط مشعر التأييد الواسع والامل الكبير الذي ميز عنه الشعب العربي السوري العظيم الذي ظل رغم كل الظروف آمينا على الوحدة العربية داعيا لها وعاملا من أجلها ومناضلا في سبيلها .
وقد أكد الرؤساء الثلاثة خلال المحاولات التي جرت بينهم وفي الاجتماعات التي عقدها مع الوفود المرافقة لهم والتي تركزت حول المسكرة وتقييم الوضع بكل ظروفه واحتمالاته ان الواجهة مع العدو الصهيوني القائم فوق أرضنا العربية قد اقرت من الحسم ، وان العدو استشعرا منه بذلك قد زاد من شرارته وشراسته وتصميمه على تكريس احتلاله مستظفعا في ذلك اشبح وسقط القهر والتعصب ضد المواطنين العرب في الاراضي المحتلة الى جانب تصعيد قوى الاستعمار العالمي بكل اشكاله بقيادة الولايات المتحدة الامريكية المعادي لامة العربية والمستقبل العربي من مؤامراتها في محاولات محمومة لاضعاف جبهتنا - جبهة الواجهة للعدو - وتفتيت وحدتها التضامنية وسلب قدراتها على حسم الحركة عسكريا مع العدو لصالح الحق العربي المشروع .

وان ما يجري الان من تصفية المقاومة الفلسطينية لاجهاض حركتها جزء من المخطط الصهيوني الاستعماري الواسع الذي يستهدف حياة الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية وناعمته وديمه وتكريسه ضد الانتفاضة الكبرى التي تناهب لها الشعب العربي على امتداد الوطن العربي كله .

ويؤكد الرؤساء الثلاثة ان هذا المخطط الصهيوني الاستعماري محكوم عليه بالفشل امام اصرار الشعب العربي على تحرير ارضه واسترداد شرفه . وان الأمة العربية تمك من الطاقات ومن الأسلحة العالمة ما يستطيع ان تدفع بها في معركة النصر لمواجهة اخطى التحديات وان تضم الحركة لمسالك الحق والسلام .

ويرى الرؤساء الثلاثة ان العمل الوحدوي الذي حققه اعلان بنغازي وثي قيام الاتحاد الجمهوريات العربية في هذه الفترة الصعبة التي ظن فيها العدو انه القرب من فرض الاستسلام على الأمة العربية هو الرد الحاسم الذي يؤكد قدرة الامة العربية الصعبة على تجميع طاقاتها وعلى مواجهة اعدائها لاحباط مؤامراتهم .

وقد مير الرؤساء الثلاثة من اهتمام الشعب العربي بالوحدة العربية من وهي وفهم لتحقيق التاريخ العربي ، ولتحقيق الصراع العربي ، مع اعداء الانسان العربي على امتداد . التاريخ كله ، ولتحقيق الوضع الدولي والاطماع التي تحيط بالمنطقة العربية ، وعن وهي وفهم الاعتبارات التي تتصل بمستقبل المنطقة وعسيرة انشاق كيان سياسي اقتصادي متصل العناصر على اتساع الارض العربية مسيرة لتفضيات العصر الذي نعيشه .

لذلك كان تركيزهم على ان يقوم هذا الاتحاد على اساس تكامل له الاستقرار والبقاء وان يكون انطلاق هذا الاتحاد من ارض صلبة تأخذ من دوس الماضي عبرة للحاضر والمستقبل .

واعتمادا من الرؤساء الثلاثة على انهم يضمون هذا الاتحاد النواة الصلبة لتأمل الكبير الذي يفتتح في وجدان الشعب العربي امل الوحدة العربية الشاملة ، فانهم على ثقة من ان الحاضر العربية في الجمهوريات الثلاث ستدفع بهذه الخطوة الى الامام وستحقق بارادتها وبمعلمها الغايات العربية الكبيرة التي يستهدفها قيام هذا الاتحاد لتستكمل ومنها الشعب العربي كله امل الوحدة العربية الشاملة .

ومن اجل ذلك كله وانطلاقا من اعلان بنغازي ومن الاسس التي ارساها هذا الاعلان بان تكون دولة الاتحاد نواة الوحدة العربية الشاملة وسبيل الجماهير العربية لاقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد والاداة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير ، وتأكيدا على ان تحرير الارض العربية المحتلة هو الهدف الذي ينبغي ان تسخر في سبيله كل الامكانيات والطاقات وانه لا صلح ولا تفاوض مع العدو الصهيوني ولا تنازل من اي شبر من الارض العربية المحتلة وانسه لا تفريط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها واستمرارا في طريق اقامة الاتحاد الجمهوريات العربية ، فقد اقر الرؤساء المجتمعون مشروع دستور دول الاتحاد ليعرض على الاستفتاء الشعبي مع الاحكام الاساسية للجمهوريات الثلاث يوم الاربعاء ١١ من رجب ١٣٩١ هجرية الموافق المساتح من سبتمبر « ١٩٧١ » ١٩٧١ ميلادية . والله ولي التوفيق .

انور السادات : رئيس الجمهورية العربية المتحدة
مهمر القذافي : رئيس مجلس قيادة الثورة
ورئيس مجلس الوزراء الجمهورية العربية الليبية
حافظ الاسد : رئيس الجمهورية العربية السورية

دستور اتحاد الجمهوريات العربية

ان الشعب العربي في الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية ٢ يمانا منه بقية جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وأن الجمهوريات الثلاث تؤمن بلكلهم العربي الواحد وأن القومية العربية هي دعوة تحرير وبناء وعدل وسلام . وأنها طريق العرب الى الوحدة الشاملة وبناء نظام ديمقراطي واشتراكي يحمي حقوق المواطن ويصون هويته الأساسية ويدعم سيادة القانون .

واستجابة منه لثناء الوحدة العربية التي تحتل مكان الصدارة في وجدان العربي والتي عززها الكفاح العربي المشترك ضد الاستعمار والصهيونية والتزعات الإقليمية والحركات الانفصالية وأكبتها الثورة العربية المعاصرة ضد التسلط والاستغلال وأهدار حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية .

وثقة منه بأن جميع الانجازات التي حققها ويمكن ان يحققها أي قطر في واقع التجربة نقل قاصرة عن بلوغ كامل أبعادها ومعرضة للتشوّه والانتكاس ما لم تعززها وتصنها الوحدة العربية .

وانطلاقاً من موقع الصعود العربي في معركته الحاسمة لتحرير الأرض العربية المحتلة وما يفرسه من تجميع للطاقات العربية من أجل مجابهة التحدي لوجود الأمة العربية .

وأيماناً بدور الأمة العربية الحضاري في قهر التخلف والتنمية وصياغة ايجابية منها في دفع عجلة التقدم الانساني وصيانة السلام والأمن الدوليين وارساء قواعد العلاقات بين الدول والشعوب على أساس من العدل والقانون . وتنفيذاً للأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية الصادرة في بئقاز بتاريخ ٢١ من صفر سنة ١٢٩١ هـ الموافق ١٧ من أبريل - نيسان - سنة ١٩٧١ ميلادية .

فقد اقر بعد التوكل على الله قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية على اساس المبادئ والأحكام الآتية : -

الباب الأول : المقومات الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية

مادة ١ - أمام الشعب العربي في كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية على أساس من الاختيار الحر المسلول في الحقوق دولة اتحادية تسمى « اتحاد الجمهوريات العربية »

مادة ٢ - السيادة في الاتحاد للشعب وتمارس السلطات الاتحادية اختصاصاتها باسمه على الوجه المبين في هذا الدستور

مادة ٣ - الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية .

مادة ٤ - نظام الحكم في اتحاد الجمهوريات العربية ديمقراطي واشتراكي .

مادة ٥ - اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الاتحاد .

مادة ٦ - تؤكد دولة الاتحاد على القيم الروحية وتنشد الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع .

- مادة ٧ - لاتحاد الجمهوريات علم واحد . وشعار واحد . ونشيد واحد .
 ويصدر قانون اتحادى لتنظيم هذه الأمور .
 مادة ٨ - للاتحاد عاصمة واحدة تحدد بقانون .
 مادة ٩ - تقبل في عضوية الاتحاد بقراة اجماعى من مجلس الرئاسة ،
 الجمهوريات العربية التى تؤمن بالوحدة العربية وتتصل من أجل تحقيق التجمع
 العربى الاشتراكى الموحد وترضى العمل بالاحكام المقررة في هذا الدستور .
 مادة ١٠ - الى ان يتم صدور قانون اتحادى ينظم شئون الجنسية الواحدة
 للاتحاد تتولى كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد تنظيم الشئون المتعلقة بجنسية
 مواطنيها في نطاق الاسس العامة التى يصدر بها قانون اتحادى .
 مادة ١١ - تلتزم كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد بالا يتعارض دستورها
 مع احكام هذا الدستور .
 مادة ١٢ - تكفل دستائى الجمهوريات وقوانينها كعد ادنى المبادئ والحقوق
 التالية :
- المواطنون امام القانون والقضاء متساوون ولا تمييز بينهم بسبب الجنس
 او الأصل او اللغة او الدين .

● حرمة المسكن :

- لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون والتميم برىء حتى تثبت اذنتهم بحكم
 قضائى .
 ● عدم جواز القبض على المواطنين الا في حدود القانون .
 ● حرية التقاضى وسلوك سبل الطعن والى الطعن امام جهات القضاء .
 ● حرية التنقل واختيار محل الإقامة
 ● حق الانتماء الى الوطن .
 ● حرية الاعتقاد والامانة الشعائر الدينية .
 ● حرية البحث العلمى .
 ● حرية الرأى والصحافة والنشر .
 ● حرية الاجتماع .
 ● سرية المراسلات .
 ● حق المواطنين في اختيار حكاهم ومحاسبهم .
 ● حرمة الملكية الخاصة في حدود القانون بما لا يتعارض مع حق المجتمع
 في الملكية العامة والتعاونية .
 ● حق العمل .
 ● حق التعليم .
 ● الحق في الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية .
 ● الحق في الرعاية الصحية .
 ● حماية الطفولة والامومة والاسرة .
 ● تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين في مختلف الحالات
 مادة ١٢ - حق الانتقال والعمل مكفول لمواطنى الاتحاد بين جمهورياته وينظم
 قانون الاتحاد كيفية ممارسة هذا الحق .

الباب الثانى : اختصاصات الاتحاد ومؤسساته وماليته :

الفصل الاول : اختصاصات .

- مادة ١٤ - يتولى الاتحاد ممارسة الاختصاصات الاتية :

أولا : في المجال الخارجي :

- (أ) وضع أسس السياسة الخارجية والعمل على توحيد السياسات التي تتبعها الجمهوريات في علاقاتها الدولية .
- (ب) مسائل السلم والحرب وتصدر فيها قرارات مجلس الرئاسة بالإجماع .
- (ج) التنسيق بين الجمهوريات الأعضاء في مجال التمثيل الدبلوماسي والتفصيل مع الدول الأجنبية .
- (د) إبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية في الأمور الداخلة في اختصاص الاتحاد .

ثانيا : في مجال الدفاع :

- (أ) تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات العربية .
- (ب) قيام قيادة عسكرية مسئولة عن التدريب والعمليات .
- (ج) تحريك القوات بين الجمهوريات بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه في ذلك أثناء العمليات .
- (د) التنسيق بين الصناعات العسكرية في الجمهوريات الأعضاء .

ثالثا : في مجال الأمن القومي :

- حماية الأمن القومي ووضع خطة تأمين سلامة الاتحاد وفقا لما يقرره مجلس الرئاسة .

رَبعا : في مجال الاقتصاد :

- أ - وضع خطة التنمية العامة المشتركة على النحو الذي يكفل تحقيق التكامل فيما بين الاقتصاديات الجمهوريات الأعضاء وتلتزم هذه الجمهوريات بأن تراسى في وضع الخطط الوطنية مقتضيات تنفيذ الخطة العامة .
- ب - تنظيم انتقال السلع والخدمات وؤوس الأموال بين الجمهوريات الأعضاء وتنظيم إقامة واستخدام مواطني إحدى الجمهوريات الأعضاء في جمهورية أخرى عضو في الاتحاد .
- ج - العمل على توحيد النظم الجمهوريات الاقتصادية والمالية في الجمهوريات الأعضاء وتقديم الخدمات الإحصائية والمحاسبية التي تخدم مجموع هذه الجمهوريات .
- د - التنسيق بين اقتصاد الاتحاد واقتصاد الدول العربية الأخرى بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي وذلك وفقا لوسائل التنظيم التي يقررها مجلس الرئاسة .
- هـ - العمل على توحيد السياسات الاقتصادية للجمهوريات الأعضاء في علاقاتها مع الدول الأخرى وتنسيق التعاون مع المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية .
- و - إنشاء المرافق ذات النفع المشترك للجمهوريات الأعضاء والمشروعات المشتركة بينها والإشراف عليها .
- ز - إنشاء المؤسسات الاقتصادية الاتحادية والإشراف عليها .

خامسا : في مجال التربية والتعليم والثقافة :

- أ - وضع سياسة تعليمية وتربوية وثقافية تستهدف بناء جيل قومي عربي اشتراكي ومؤمن .
- ب - وضع سياسة موحدة للبحث العلمي تكفل ملاحقة التطور العلمي والتنسيق بين مؤسسات البحث العلمي في الجمهوريات الأعضاء .
- ج - وضع مجال سياسة إعلامية اتحادية تخدم أهداف الاتحاد .

سادسا : فى مجال تنسيق التشريعات وتوجيهها :
تولى السلطات الاتحادية التنسيق بين التشريعات والانظمة فى الجمهوريات
الاعضاء وتعمل على توجيهها .

الفصل الثانى : مؤسسة الاتحاد

الفرع الاول : السلطة التنفيذية للاتحاد

اولا : مجلس رئاسة الاتحاد

مادة ١٥ - يتكون مجلس رئاسة الاتحاد من رؤساء الجمهوريات الاعضاء
وهو السلطة العليا فى ممارسة الاختصاصات المفوضة للاتحاد فى هذا الدستور .
مادة ١٦ - ينتخب مجلس الرئاسة رئيسا له من بين اعضاءه وذلك لمدة سنتين
قابلة للتجديد ويضع المجلس لائحة داخلية تنظم اعماله .

مادة ١٧ - يؤدى كل من اعضاء مجلس الرئاسة امام مجلس الامة الاتحادى
اليمين التالية :

« القسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على اتحاد الجمهوريات العربية وان
احترم الدستور والقوانين وان اناضل لخدمة مصالح الشعب وتحقيق اهداف
الامة العربية » .

مادة ١٨ - تصدر قرارات مجلس الرئاسة بالاغلبية فيما عدا الحالات
الآتية :

١ - المسائل التى يشترط فيها الدستور والاحكام الاساسية لاتحاد الجمهوريات
العربية بالاجماع .

ب - المسائل الهامة الاخرى التى يرى احد اعضاء مجلس الرئاسة ضرورة
الاجماع فيها وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا الدستور .

مادة ١٩ - اذا حدث ما بين ادوار انعقاد مجلس الامة الاتحادى او فى فترة
حله ما يوجب الاسراع فى اتخاذ تدابير لاحتتمل التأخير جائئ لمجلس رئاسة الاتحاد
ان يصدر فى شأنها بالاجماع قرارات تكون لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الامة الاتحادى لاقرارها فى اول دور
انعقاده فاذا لم تعرض على المجلس زال ما لها من اثر من تاريخ انعقاد المجلس .
اما اذا عرضت ورفضها المجلس فيزول ما كان لها من اثر من تاريخ الرفض .

مادة ٢٠ - يصدر مجلس رئاسة الاتحاد اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين
الاتحادية وتنظيم المؤسسات والمرافق التى يشرف عليها الاتحاد .

مادة ٢١ - لاتنفذ قرارات مجلس رئاسة الاتحاد الا بعد نشرها فى الجريدة
الرسمية الاتحادية ما لم ينص على غير ذلك فى صلب القرار .

مادة ٢٢ - يعقد مجلس رئاسة الاتحاد فى عاصمة الاتحاد .. ويجوز بقرار
منه عقده فى اى مكان آخر داخل الاتحاد .

ثانيا : المجلس الوزارى الاتحادى

مادة ٢٣ - يعين مجلس رئاسة الاتحاد عددا من الوزراء يتكون منهم مجلس
وزارى اتحادى برئاسة رئيس يعينه مجلس الرئاسة . ويحدد مجلس الرئاسة
اختصاصات كل وزير اتحادى . ولا يجوز الجمع بين منصب الوزير الاتحادى
وبين اى منصب عام او وظيفة عمومية فى احدى الجمهوريات الا فى حالات
استثنائية يوافق عليها مجلس رئاسة الاتحاد .

مادة ٢٤ - الوزراء الاتحاديون مسئولون امام مجلس الرئاسة فى ممارسة
مهامهم ويؤدون امامه اليمين المنصوص عليها فى المادة (١٧) من هذا الدستور .

مادة ٢٥ - يعقد المجلس الوزارى الاتحادى اجتماعات دورية وطارئة للنظر
فى الشئون التنفيذية للاتحاد ولتنسيق اعمال الوزراء الاتحاديين ويمارس المجلس

والوزراء المسائل التالية على وجه الخصوص .

- أ - إعداد مشروعات القوانين والقرارات الاتحادية .
 - ب - إعداد الدراسات التي يقتضيها تحقيق المهام المنوطة بالاتحاد
 - ج - الاتصال بالوزراء المختصين في الجمهوريات الأعضاء لممارسة اختصاصات الاتحاد وفقا للقواعد التي يقرها مجلس الرئاسة .
 - د - متابعة تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية وإعداد تقارير دورية لرئيس مجلس الرئاسة .
 - هـ - إعداد مشروع موازنة الاتحاد .
- مادة ٢٦ - يصح لمجلس الرئاسة بقرار منه نظام عمل المجلس الوزاري للاتحاد .

ثالثا : المجالس والهيئات المتخصصة واللجان الفنية

مادة ٢٧ - ينشئ مجلس الرئاسة مجالس اتحادية للشئون التخطيطية والاقتصادية والاجتماعية والشئون القومية والسياسة الخارجية والتربية والتعليم والثقافة والبحث العلمي والاعلام وآية مجالس او هيئات متخصصة او لجان فنية اخرى يراها لازمة لتحقيق اهداف الاتحاد وبتمسدد تشكيل واختصاصات تلك المجالس والهيئات واللجان وعلاقتها بالوزراء الاتحاديين بموجب قرارات تصدر من مجلس الرئاسة .

رابعا : الموظفون الاتحاديون

مادة ٢٨ - يصدر قانون اتحادي بنظام الموظفين الاتحاديين يبين شروط توظيفهم وواجباتهم والمزايا المادية والمعنوية المقررة لهم وما يكفل لهم الاستقلال في اداء اعمالهم .

الفرع الثاني : السيادة التشريعية :

مادة ٢٩ - يتكون مجلس الامة الاتحادي من ٢٠ عضوا من كل جمهورية ينتخبهم مجلس الشعب فيها من بين اعضائه وتكون مدة مجلس الامة الاتحادي اربع سنوات ويؤدى عضو مجلس الامة الاتحادي امام المجلس اليمين المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذا الدستور ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة الاتحادي وعضوية مجلس الشعب وفي حالة غياب مجلس الشعب في احدى الجمهوريات والى ان يتكون ذلك المجلس فان القيادة السياسية تضع قواعد اختيار ممثلي جمهوريتها في مجلس الامة الاتحادي .

مادة ٣٠ - ينتخب مجلس الامة الاتحادي رئيسا له من بين اعضائه

مادة ٣١ - يعقد مجلس الامة الاتحادي دورتين في العام وذلك بناء على دعوة من رئيس مجلس رئاسة الاتحاد وتحدد اللائحة الداخلية مدة كل دورة وموعد انعقادها ويجوز دعوة المجلس في دورة انعقاد غير عادية اذا دعت الضرورة الى ذلك بناء على طلب من مجلس رئاسة الاتحاد او ثلث اعضاء المجلس .

مادة ٣٢ - يعقد مجلس الامة الاتحادي اجتماعاته في المكان المحدد له في عاصمة الاتحاد ويجوز بعد موافقة مجلس رئاسة الاتحاد ان يعقد المجلس اجتماعاته في اى مكان اخر داخل الاتحاد

مادة ٣٣ - لا يصح انعقاد مجلس الامة الاتحادي الا اذا حضر الاجتماع ثلثا اعضاءه على الاقل .

مادة ٣٤ - تصدر قرارات مجلس الامة الاتحادي بموافقة الاغلبية المطلقة لاجلسائه الا اذا اشترط الدستور خلاف ذلك .

مادة ٣٥ - لمجلس رئاسة الاتحاد ولاعضاء مجلس الامة الاتحادي حق اقتراح القوانين .

مادة ٣٦ - يدخل في اختصاص مجلس الأمة الاتحادي مايلي :

- أ - مناقشة وافرار القوانين الاتحادية
 - ب - مناقشة وافرار موازنة الاتحاد
 - ج - مناقشة وافرار المعاهدات والاتفاقات التي يبرمها الاتحاد والتي يشترط هذا الدستور اقرارها من المجلس .
 - د - مناقشة السياسة العامة للدولة الاتحاد والاتراج كل ما من شأنه تدعيم الاتحاد وتحقيق اهدافه .
 - هـ - توجيه الاستئلة والاستفسارات الى الوزراء الاتحادين
- مادة ٣٧ - تنفذ القوانين بعد التصديق عليها من مجلس رئاسة الاتحاد بالاجماع ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية للاتحاد الا اذا نص على خلاف ذلك في صلب القانون وللقوانين الاتحادية الاولوية على قوانين الجمهوريات فيما يتعلق باختصاص الاتحاد .
- مادة ٣٨ - تقوم السلطات المختصة في الجمهوريات بتنفيذ القوانين الاتحادية في اقليم كل منها وللمجلس رئاسة الاتحاد ان يعين الموظفين اللازمين لراقبة سلامة تنفيذ القوانين الاتحادية في الجمهوريات الاعضاء وتقديم تقارير دورية الى كل من مجلس رئاسة الاتحاد ومجلس الأمة الاتحادي .
- مادة ٣٩ - جلسات مجلس الأمة علنية ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب مجلس الرئاسة او ثلث اعضاءه وللوزراء الاتحادين حق حضور جلسات المجلس .

مادة ٤٠ - يصدر مجلس الأمة الاتحادي لائحته الداخلية .

مادة ٤١ - يتولى رئيس مجلس الأمة حفظ النظام والامن داخل المجلس .

مادة ٤٢ - لايسال اعضاء مجلس الأمة الاتحادي عما يبدونه من آراء داخل المجلس ولا يجوز القبض عليهم في غير حالة التلبس الا باذن من المجلس .

مادة ٤٣ - يصدر قانون اتحادي في بيان المزايا المادية والمعنوية التي يتمتع بها اعضاء مجلس الأمة الاتحادي ولا يجوز لعضو المجلس ان يشغل منصباً عاماً او وظيفة عمومية في احدى الجمهوريات الاعضاء او في الحكومة الاتحادية او ان يحصل على أى ميزة غير منصوص عليها في القانون الاتحادي المشار اليه .

مادة ٤٤ - تعود لمعضو مجلس الأمة الاتحادي عضويته في مجلس الشعب الذي انتخبه اذا انتهت عضويته في مجلس الأمة الاتحادي لاي سبب كان وفقاً للقواعد التي ينظمها دستور الجمهورية واذا فقد احد اعضاء مجلس الأمة الاتحادي عضويته في مجلس الشعب الذي انتخبه بعزل المجلس او انتهاء مدته يستمر المعضو في ممارسة عمله في مجلس الأمة الاتحادي حتى يتم انتخاب بديل عنه .

مادة ٤٥ - لمجلس الرئاسة ان يقرر حل مجلس الأمة الاتحادي على ان يتم تشكيل المجلس الجديد خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من صدور قرار الحل . واذا لم يتم اجتماع المجلس الجديد في هذا الموعد لاي سبب اجتمع المجلس القديم تلقائياً الى ان تتم دعوة المجلس الجديد للاجتماع . واذا حل مجلس الأمة الاتحادي بسبب فلا يجوز حله للثبات السبب مرة اخرى .

الفرع الثالث : السلطة القضائية للاتحاد

مادة ٤٦ - يشكل مجلس رئاسة الاتحاد محكمة دستورية من عضوين من كل جمهورية ويعين المجلس رئيساً للمحكمة من بين اعضاءها ويكون له صوت مرجح عند تساوى الاصوات . وللمجلس رئاسة الاتحاد ان يعين بالمحكمة اعضاء اخرين اذا انتهت المصلحة العامة ذلك بشرط مراعاة مبدأ التساوى بين الجمهوريات

وتكون مدة المصوبة بالحكمة أربع سنوات قابلة للتجديد .
مادة ٤٧ - ينقسم أعضاء المحكمة اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور والقانون وأن احكم
بالعدل »

- مادة ٤٨ - تختص المحكمة الدستورية الاتحادية بالأمور الآتية :
- الفصل في الطعون التي تقدم في دستورية القوانين الاتحادية .
 - الفصل في مدى مطابقة قوانين الجمهوريات للدستور الاتحاد وقوانينه .
 - الفصل في المنازعات ذات الطابع القانوني التي تقوم بين سلطات الاتحاد وسلطات الجمهوريات ، أو فيما بين جمهورية وأخرى عضوة في الاتحاد .
 - الفصل في الطعون الموجهة ضد القرارات الإدارية الاتحادية
 - ابداء الرأي الاستشاري في أي مسألة دستورية أو قانونية تطلب من مجلس رئاسة الاتحاد أو الوزراء الاتحاديين أو إحدى الجمهوريات الأعضاء
 - أية اختصاصات أخرى يصدر بها قانون اتحادي .
- مادة ٤٩ - تصدر المحكمة الدستورية قرارات بالاطعية وباسم الشعب .
- مادة ٥٠ - قرارات المحكمة الدستورية واجبة النفاذ في جميع أراضي الجمهوريات الأعضاء في الاتحاد
- مادة ٥١ - تعقد المحكمة الدستورية جلساتها في عاصمة الاتحاد ويجوز لها أن تعقد جلساتها في أي مكان آخر داخل الاتحاد
- مادة ٥٢ - يصدر قانون اتحادي ببيان مهام المحكمة وأجراءاتها والشروط التي يجب بوافرها في من يعين عضوا فيها . والخصائص والمزايا المادية والمعنوية التي يتمتع بها أعضاء المحكمة والعاملون بها

الفصل الثالث

مالية الاتحاد

- مادة ٥٣ - يعد مجلس رئاسة الاتحاد مشروع موازنة الاتحاد ويحيله الى مجلس الأمة الاتحادي لمناقشته وإقراره بقانون اتحادي
- مادة ٥٤ - تبين الموازنة السنوية للاتحاد المبالغ التي تساهم بهما كل من الجمهوريات الأعضاء في نفقات الاتحاد على أساس حصص ذات قيمة متساوية وتنظم الموارد الأخرى للاتحاد بقانون اتحادي
- مادة ٥٥ - يصدر قانون اتحادي ببيان تاريخ بدء وانتهاء السنة المالية للاتحاد وطريقة اعداد الموازنة الاتحادية وعلى الجمهوريات الأعضاء ان توحيد بداية ونهاية السنة المالية في كل منها بما يتفق وبداية ونهاية السنة المالية للاتحاد
- مادة ٥٦ - يمرض الحساب الختامي على مجلس الأمة الاتحادي لمناقشته وإقراره
- مادة ٥٧ - يعين بقانون اتحادي كيفية مراقبة الحسابات الاتحادية ومراجعتها

الباب الثالث

احكام عامة

مادة ٥٨ - تختص الجمهوريات الاعضاء بكل ما لا يدخل في اختصاص الاتحاد وفقا لاحكام هذا الدستور ولكل جمهورية من الجمهوريات الاعضاء ان تعهد الى سلطات الاتحاد بممارسة اى من اختصاصاتها على ان يقرر ذلك مجلس رئاسة الاتحاد .

مادة ٥٩ - يعقد مجلس الرئاسة باسم الاتحاد المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالمسائل الداخلية في اختصاص الاتحاد ويبلغها الى مجلس الامة الاتحاد مشفوعه بالبيان المناسب وتكون هذه المعاهدات والاتفاقات الدولية نافذة في الجمهوريات الاعضاء والتصديق عليها من مجلس الرئاسة ونشرها وفقا للاوضاع المقررة في هذا الدستور غير ان المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تمس السيادة او تربط عليها تعديل في احكام القوانين الاتحادية او تجعل خزائنة الانضمام نفاذات غير واردة في ميزانيته لا تكون نافذة الا اذا اقرها مجلس الامة الاتحادي .

مادة ٦٠ - نزل المعاهدات والاتفاقات الدولية التي ابرمتها الجمهوريات الاعضاء قبل قيام الاتحاد نافذة طبقا لاحكامها وفي المجال المقرر لها وقت ابرامها وفقا لقواعد القانون الدولي .

مادة ٦١ - درن اخلال بالاختصاصات المقررة للاتحاد في هذا الدستور يحق لكل جمهورية ان ترم المعاهدات والاتفاقات الدولية طبقا لاوضاعها الدستورية وتبلغها الى مجلس رئاسة الاتحاد .

مادة ٦٢ - تكون بقرار اجماعي من مجلس رئاسة الاتحاد جبهة سياسية تضم ممثلين عن قيادة التنظيم السياسي في كل من الجمهوريات الاعضاء وترتبط هذه الجبهة بميثاق العمل القومي في اتحاد الجمهوريات المصرية من اجل تحقيق التفاعل والترابط بين جماهير الشعب في جمهوريات الاتحاد وترسيخ اسس الديمقراطية وقيمها وتوحيد منطلقات واساليب العمل السياسي في الجمهوريات الاعضاء وخلق مناخ ملائم لقيام الحركة العربية الواحدة والتي ان يتحقق لذلك تكون القيادة السياسية في الجمهورية هي وحدها المسؤولة عن تنظيم ممارسة النشاط السياسي داخل الجمهورية

مادة ٦٣ - تكون القيادة العامة للقوات المسلحة في كل من الجمهوريات الاعضاء لرئيس الجمهورية او لمن تحدده النظم المعمول بها في كل منها

مادة ٦٤ - اذا وقعت اضطرابات من الداخل او الخارج في احدى الجمهوريات تهدد امنها او تهدد امن الاتحاد تخطر حكومة هذه الجمهورية السلطات الاتحادية

فوراً لكي تقوم الأخيرة باتخاذ الإجراءات الضرورية ضمن حدود صلاحيتها لحفظ الأمن والنظام وفي حالة ما اذا كانت حكومة إحدى الجمهوريات الأعضاء في وضع لا يسمح لها بطلب العون من الاتحاد أو اذا كان أمن الاتحاد في خطر فسلطات الاتحادية المختصة أن تتدخل وبدون طلب لحفظ النظام وإعلاء الأمور إلى نصابها

مادة ٦٥ - للاتحاد أن يمتلك أو يحوز المقرات الضرورية في العاصمة وفي غيرها من أراضي الجمهوريات الأعضاء لإقامة مؤسساته ولا تخضع ممتلكات الاتحاد وأمواله للضرائب والرسوم المقررة في قوانين الجمهوريات الأعضاء وينظم ذلك قانون اتحادي

مادة ٦٦ - ينشئ مجلس رئاسة الاتحاد جريدة رسمية اتحادية تنشر فيها القوانين والقرارات واللوائح الاتحادية

مادة ٦٧ : إلى أن تقوم المؤسسات الاتحادية المنصوص عليها في هذا الدستور ، يشكل مجلس الرئاسة لجنة للمتابعة ، تضم ممثلاً من كل جمهورية ، تكون مهمتها متابعة العمل على وضع دستور الاتحاد موضع التنفيذ في أسرع وقت .

مادة ٦٨ : لا يجوز تعديل هذا الدستور إلا بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمة الاتحادي ، وتصديق مجلس الرئاسة على هذا التعديل بالإجماع

فإذا كان التعديل يمس حكماً من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ، فلا ينفذ إلا بعد عرضه على الاستفتاء الشعبي ، وتوفر الأغلبية له في كل جمهورية

مادة ٦٩ - تعتبر مقدمة هذا الدستور جزءاً لا يتجزأ منه

مادة ٧٠ - يستمد هذا الدستور مبادئه من الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ، ويفسر في ضوءها

مادة ٧١ : يتم التصديق على هذا الدستور من قبل المؤسسة الدستورية المختصة في كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد ، وي طرح على الاستفتاء الشعبي مع الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ، الصادرة في بنغازي بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٢٩١ هجرية ، الموافق ١٧ من أبريل « نيسان » ١٩٧١ ميلادية

وتكتسب الأحكام الأساسية للاتحاد ونصوص هذا الدستور قوة النفاذ بعد نوافر الأغلبية لها في كل جمهورية من الجمهوريات الأعضاء . .

مادة ٧٢ - يتم تبليغ هذا الدستور فور نفاذه ، بحقيقة رسمية إلى كل الدول العربية ، وإلى الإمانة العامة لجامعة الدول العربية

أنور السادات

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

معمر القذافي

رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء

في الجمهورية العربية الليبية

حافظ الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية



رسالة التأمينات الاجتماعية

العدد - ٤٨

أكتوبر ١٩٧١

نشرة شهرية تصدرها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

التأمين على العاملين
في قطاع النقل

١ - قرار وزير العمل رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام
القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٨
٢ - تسوية حسابات اصحاب الاعمال في القطاع الخاص حتى
٣١ - ١٢ - ١٩٧٠

٣ - تعليمات الشئون الفنية
قرار وزير العمل رقم « ٤٠ » لسنة ١٩٧١
بتعديل بعض احكام القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٨
وزير العمل

بمذ الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٩٦٤/٦٣
والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار وزير العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٦٨
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قصر :

مادة أولى :

يستبدل بنص المادة ١٨ من القرار رقم ٧١ لسنة ٦٨ المشار اليه النص الاتي :
(على وحدات القطاع العام موافقة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في نهائية
السنة المالية بشهادة معتمدة من المدير المالي للوجدة على النموذج المرفق توضح بها
جملة الاجور المصروفة خلال السنة المالية وقيمة اشتراكات العمال واصحاب الاعمال
المؤداة لحساب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ويجب ان تتضمن الشهادة امرا
من المدير المالي بان الارقام الخاصة بجملة الاجور تشمل كل ما صرف للمسلمين
باعتباره اجرا وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية) .

مادة ثانية :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير العمل

نشر بالمعد رقم ١٠٢ من الوقائع المصرية الصادر في ٦ مايو سنة ١٩٧١ بالصفحة
رقم ٥

اقرار المدير المالي

١٩

عن السنة المالية ١٩/

اسم المؤسسة :

عنوان المركز الرئيسي لها :

اسم الوحدة الاقتصادية :

عنوان المركز الرئيسي لها :

تاريخ بدء النشاط :

تاريخ بدء الاشتراك :

رقم الاشتراك

اولا - بيانات من واقع الحسابات الختامية :

١ - اجماليات الاجور :

١ - قيمة الاجور النقدية

٢ - قيمة المزايا المصينة

٣ - قيمة مساهمة الوحدة في التأمينات الاجتماعية
الجملة

ب - تحليل حساب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية :

١ - المستحق للهيئة خلال السنة (حصة صاحب العمل والعامل) =

٢ - المسددة للهيئة خلال السنة (حصة صاحب العمل والعامل) =

٣ - المكافأة المستحقة للعاملين في نهاية السنة المالية طبقا للقانون =

٤ - المكافأة المستحقة للهيئة بالنسبة للعاملين الذين تركوا الخدمة
خلال السنة =

٥ - المكافأة المسددة للهيئة بالنسبة للعاملين الذين تركوا الخدمة
خلال السنة =

٦ - الرصيد (الدين / الدائن) في نهاية السنة المالية =

(ملاحظة : هذا الحساب أعطي رقم ٢٦٣٥ في الوحيدات التي تطبق النظام
الحاسبي الموحد)

ثانيا : المبالغ المخصومة من ميساوى الوحدة لحساب الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية ولم تسدد لها بعد :

[illegible]

اسم الوحدة الحسابية	منطقة التأسيسات الاجتماعية المختصة بالمداد	استراتيجيات ٢	مدى سيطرة الحسابات	اتاحة ما في حكمها	خرائط ووسائل تخطيط	مبالغ أخرى	الجملة
م	م	م	م	م	م	م	م

الدرجة	الاسم	الاسم مكتبا	مقالة نهاية خدمة وفرونها	الدرجة	الاسم	الاسم مكتبا	مقالة نهاية خدمة وفرونها	الدرجة	الاسم	الاسم مكتبا	مقالة نهاية خدمة وفرونها	الدرجة	الاسم	الاسم مكتبا	مقالة نهاية خدمة وفرونها
الدرجة	الاسم	الاسم مكتبا	مقالة نهاية خدمة وفرونها	الدرجة	الاسم	الاسم مكتبا	مقالة نهاية خدمة وفرونها	الدرجة	الاسم	الاسم مكتبا	مقالة نهاية خدمة وفرونها	الدرجة	الاسم	الاسم مكتبا	مقالة نهاية خدمة وفرونها

اسم مستأجر المصنف مكتب
الهيئة المختصة اللجنة الإدارية
ملاحقات علم جهة

اقرار المدير المالي

اقر بأن البيانات الموضحة بحالها صحيحة ومطابقة للدفاتر والمستندات والسجلات بالوحدة الاقتصادية وأن الاجور الموضحة بالبند ثالثا تشمل كل ما صرف للمعاملين باعتباره أجرا وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٦٤ والقوانين المعدلة والمكملة له والقرارات الوزارية وأن مالا يخص من أجور لحكم الاقتطاع لا يتعارض مع مفهوم الاجر الذي عرفته الهيئة .

وأن المبالغ المحتجزة من المقاولين لحساب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي لم تورد للهيئة بعد هي كل ما تبقى للهيئة وفقا للدفاتر والمستندات والسجلات وتنفيذا لاحكام القرار الوزاري ١٩٦٧/٧٩ .

وأن المبالغ المسددة هي كل ما يستحق للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن العام المالي المذكور وأنه لا توجد للهيئة قبل الوحدة أية مستحقات بخلاف ما سبق ايضاحه .

تحريرا في / / ١٩
رئيس قسم التأمينات

المدير المالي

« تعليمات رقم (٢) خدمات لسنة ١٩٧١ » في شأن تسوية حسابات أصحاب الأعمال في القطاع الخاص حتى

٣١ / ١٢ / ١٩٧٠

بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٠ صدرت التعليمات رقم ٢٠ إمرادات لسنة ١٩٦٩ في شأن تسوية ملفات أصحاب الأعمال في القطاع الخاص وذلك عن المدة من بدء الاشتراك وحتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

وبتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٠ صدر المنشور الدوري العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن إنجاز الأعمال المتأخرة لدى المكاتب ومن بينها عملية تسوية ملفات أصحاب الأعمال في القطاع الخاص .

واستكمالا لهذه العملية ، ونظرا لمرور وقت كاف على البدء فيها مما اكسب العاملين الخبرة اللازمة لسرعة إنتاج مع دقته ، فقد تقرر ان تتم تسوية ملفات أصحاب الأعمال عن الفترة المحاسبية لسنة ١٩٦٩/١٠/١٩٧٠ وإرسالها الى ادارة مراجعة حسابات أصحاب الأعمال برئاسة الهيئة وذلك وفقا لما يلي :

أولا : بالنسبة للمكاتب التي أتمت تسوية حسابات أصحاب الأعمال من المدة لغاية تاريخ ١٩٦٨/١٢/٣١ فإنه يتعين البدء فوراً في تسوية جميع ملفات أصحاب الأعمال عن الفترة المحاسبية لسنة ١٩٧٠ . تسوية نهائية حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ وإرسالها الى ادارة مراجعة حسابات الأعمال برئاسة الهيئة .

ثانياً : بالنسبة للمكاتب التي لم تنته بعد من تسوية جميع ملفات أصحاب الأعمال من الفترة من بدء الاشتراك حتى ١٩٦٨/١٢/٣١ فإنه يتعين تنفيذ الآتي :

١ - بالنسبة للمكاتب أصحاب الأعمال التي يتم تسويتها وإرسالها لإدارة مراجعة حسابات أصحاب الأعمال من الفترة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ تستكمل التسوية عن الفترة التالية لهذا التاريخ وحتى نهاية ديسمبر ١٩٧٠ وترسل الملفات الى ادارة المراجعة بالمركز الرئيسي .

٢ - بالنسبة للمكاتب أصحاب الأعمال الموجودة حالياً بالمكاتب تحت التسوية ، تتم تسويتها نهائياً عن الفترة المنتهية في ١٩٦٨/١٢/٣١ وكذلك عن المدة التالية حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ على أن يتم فصل مستندات كل من الفترتين في ملف مستقل ، وتوافق ادارة المراجعة بالمفعلين مما في وقت واحد .

ثالثاً : تقوم المكاتب بفتح ملف جديد لكل صاحب عمل وذلك عن الفترة المحاسبية التالية لسنة ١٩٧٠ والتي تبدأ من أول يناير ١٩٧١ ، ويرفق به نموذج بيان الرصيد الحسابي في ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ وصورة التسوية التي تمت حتى ذلك التاريخ وكل ما يستجد من بيانات ومستندات بعد ذلك .

رابعاً : تقوم المكاتب بإرسال الملفات التي يتم تسويتها الى ادارة مراجعتها حسابات أصحاب الأعمال رفق إرسال حافظة ملفات أصحاب الأعمال - النموذج السابق العمل به - من أصل وصورة وتحرر حافظة الإرسال الخاصة بملفات كل فترة محاسبية على حدة (الفترة لغاية ١٩٦٨/١٢/٣١ والفترة لغاية ١٩٧٠/١٢/٣١) خلاصة : على المكاتب التي أتمت تسوية ملفات أصحاب الأعمال وإرسالها الى ادارة المراجعة عن الفترة حتى ١٩٦٨/١٢/٣١ قبل صدور هذه التعليمات أن تقوم

بارسال جميع ملفات اصحاب الاعمال عن سننى ٦٩ ، ١٩٧٠ الى الادارة المذكورة بعد اتمام استيفائها وتسويتها تسوية نهائية بما فى ذلك ملفات اصحاب الاعمال الذين بدأ اشتراكهم خلال هذه الفترة المحاسبية وذلك فى موعد لا يجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٧١ .

ونوجه النظر الى ضرورة ارفاق المستندات الاتى بيانها بملفات الفترة المحاسبية التى تبدأ من اول يناير ١٩٦٩ وهى :

١ - صورة بيان الرصيد الحسابى لصاحب العمل فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ والمرحل من ملف صاحب العمل السابق تسويته تسوية نهائية حتى ١٩٦٨/٢/٣١ .

٢ - بيان الاجراءات التى اتخذها المكتب لتأمين مستحقات الهيئة حتى ١٢/٣١/١٩٦٨ .

٣ - الاستمارة رقم (٢) بالبيان المفصل للاجور عن يناير ١٩٦٩ . ثم استمارات السداد الخاصة بسداد الاشتراكات والاستمارات رقم (١٠ د) والخاصة بمكافآت نهاية الخدمة حتى اخر ديسمبر من ذلك العام ثم نفس هذه الاستمارات بالنسبة لسنة ١٩٧٠ .

٤ - التسوية المحاسبية لحساب الاشتراكات الخاص بصاحب العمل « التسوية النمطية » وكذلك الحساب الخاص بمكافآت نهاية الخدمة عن فترة المحاسبة .

٥ - صورة من المطالبة التى وجهت لصاحب العمل للموافء بقيمة الاشتراكات المستحقة .

٦ - اقرار من رئيس الإيرادات يعتمده مدير المكتب بما يفيد أن التسوية نهائية ولم يتقدم صاحب العمل باعتراض بشأنها « يثبت عدم الاعتراض بقبام صاحب العمل بسداد المبالغ المستحقة او تقدمه بطلب لتقسيطها او توقيع الحجز الادارى عليه دون أن يتقدم خلال المواعيد القانونية باعتراض موضوعى على البيانات التى بمقتضاها أجريت التسوية » .

٧ - صورة من قرار لجنة الاعتراضات ان وحد .

هذا ويتمين التأكد من تلمة مستندات الملف بالتفصيل على غلافه مع ترقيمها والتوقيع من المختص بما يفيد ذلك .

ونؤكد ضرورة تنفيذ هذه التعليمات والالتزام بما جاء بها حتى تنتظم عملية حسابات اصحاب الاعمال ونتم التسوية بصفة دورية فى المواعيد المقررة لذلك وتكون العلاقة بينهم وبين مكاتب الهيئة ميسرة وسهلة وعلى أساس من الثقة المتبادلة .

تحريرا فى / / ١٩٧١

فائب

مدير عام الهيئة لشئون الحسابات

تعليمات الشئون الفنية رقم (١٢) لسنة ١٩٧١ فى شأن المصروفات الخاصة بعمليات الحجز الإدارى

أوصى الجهاز المركزى للمحاسبات بأن تديع رئاسة الهيئة تعليمات عامة فى شأن استحقاق المصروفات الخاصة بعمليات الحجز الإدارى ، وذلك درءاً لتحويل تلك المصروفات من أصحاب الأعمال المحجوز عليهم فى الأحوال التى يعين اعماءهم منها .
وفد سبق لرئاسة الهيئة أن أصدرت الكتاب الدورى رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فى شأن الحالات الخاصة باستحقاق مصروفات الحجز الإدارى والاعفاء منها .
والفوائد الخاصة بتلك المصروفات منصوص عنها بالمواد أرقام ٢٣ ، ٥٤ ، ٧١ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والقرارين الوزاريين الصادرين عن وزارة الخزانة رقمى ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٣ لسنة ١٩٦٧ .

وفيما يلى الخطوات الواجب اتباعها - بكل دقة - فى هذا الشأن :

١ - بالنسبة للحجز الإدارى الذى يوقع على النقولات تحت يد المدين أو لدى الغير :

- أولاً : الأحوال التى تستحق عنها المصروفات الخاصة بالحجز الإدارى كاملة :
١ - إذا كانت المبالغ المحجوز بها والواجبة الاداء فى وقت توقيع الحجز الإدارى تجاوز الخمسة جنيهات ، وذلك بعد مضي سنتين يوماً من تاريخ توقيع الحجز الإدارى بها .
- ٢ - الحالات التى يتم فيها البيع ، مهما كانت قيمة المستحقات أو تاريخ البيع الإدارى .

ثانياً : الحالة التى يستحق عنها ٥٠٪ من قيمة المصروفات الخاصة بالحجز الإدارى :

- يستحق ما يعادل ٥٠٪ من المصروفات الخاصة بعمليات الحجز الإدارى إذا كانت المبالغ المحجوز بها والواجبة الاداء وقت توقيع الحجز الإدارى تجاوز الخمسة جنيهات ، وذلك إذا قام المدين بسداد المبالغ المحجوز بها خلال المدة من ثلاثين إلى ستين يوماً من تاريخ الحجز الإدارى ضده .
- ٣ - يقتصر هذا الاعفاء على ما يلى :
- ١ - الثمن الخاص بمحضر الحجز .

٢ - قيمة اعلانات البيع الإدارى بالملصق إذا كانت قد اتخذت .
ولا ينصرف هذا الاعفاء إلى مصروفات الحجز أو البيع التى تؤدىها الهيئة فملاً للغير باعتبار أنها مصروفات فعلية ، فلا يسرى هذا الاعفاء على المصروفات الخاصة بأعداد المحجوزات للبيع أو تلك الخاصة بنقل المحجوزات أو النشر بالمصحف أو اجراء العرائس أو الخبراء أو عمولة البنك الخاصة ببيع الأوراق المالية المحجوز عليها ثالثاً : الأحوال التى يعين فيها الاعفاء الكامل من المصروفات الخاصة بالحجز الإدارى :

- ١ - إذا لم يجاوز المبلغ المحجوز به والواجب الاداء فى وقت توقيع الحجز الإدارى خمسة جنيهات .

٢ - إذا تم رفع الحجز الإداري نتيجة لاتمام السداد قبل مضي شهر من تاريخ الحجز .

٣ - في جميع الحالات التي يرفع عنها الحجز الإداري بسبب عدم سلامة أمر الحجز الإداري ، أو نتيجة كون محضر الحجز الإداري معيبا ، أو حال ثبوت عدم ملكية المدين للمنقولات التي يرفع عنها الحجز عليها .
ويقتصر الإعفاء بالنسبة للحالات الموضحة بالبندين ١ ، ٢ على ما سبق إيضاحه بالبندين ١ ، ٢ حيث أن هذا الإعفاء يقتصر على لمن محضر الحجز وقيمة اعلانات البيع الإداري بالملصق إذا كانت قد اخذت ، ولا يتعداها الى المصروفات الضمنية التي تزود بها الهيئة الى الغير فعلا .

وأما : بيان المصروفات الخاصة بمصليتي حجز وبيع المنقول :
مليم جنيه

٥٠٠- ثمن محضر الحجز وصورة مهما تعددت - وتستحق لحساب الهيئة
٥٠٠- ثمن محضر البيع وصورة مهما تعددت - وتستحق لحساب الهيئة
١- من ثمن البيع وتخصم من ثمن البيع - ويستحق لحساب الهيئة
وتضاف المصروفات التالية وكذا لقيمتها الضمنية مهما بلغت هذه القيمة :
• المصروفات الخاصة بالمحافظة على المحجوزات .
• المصروفات الخاصة باعداد المحجوزات للبيع .
• المصروفات الخاصة بالنشر بالصحف .
• المصروفات الخاصة بنقل المحجوزات .
• الاجور الخاصة بالحراسة .
• عولة البنك في بيع الاسهم والسندات .
• اجور الخبراء الخاصة بمصليتي تقويم المحجوزات أو بيعها .
وتضاف رسوم الدفعة على الاتساع بالنسبة لكل صورة من صور :

- ١ - محاضر البيع .
- ٢ - ايصالات قبض الثمن .
- ٣ - محاضر الاستلام .

على ان يقر بذلك على اصل المحضر، ويتحمل بهذه الرسوم طالب الصورة أو الممدد للثمن حسب الاحوال .

(٢) بالنسبة للحجز الإداري الذي يوقع على العقار :
الاحوال التي تستحق فيها مصروفات الحجز العقاري :

أولا : لا يتضمن قانون الحجز الإداري أحوالا للإعفاء من مصروفات الحجز كلها أو نصفها في حالة الحجز على العقار حسبما توضح بالنسبة للحجز على المنقولات ، ونلتزم الهيئة - طبقا للقواعد العامة - باعفاء المدين من كامل المصروفات الخاصة بالحجز العقاري إذا ثبت عدم سلامة أمر الحجز الإداري أو نتيجة كون الاجراء المتخذ قد وقع معيبا ، أو حال ثبوت عدم ملكية المدين للعقار المتخذ عليه الاجراءات .

ثانيا : بيان المصروفات الخاصة بمصليتي حجز وبيع العقار :

٥٠٠- قيمة التنبيه بالاداء والانتذار بالحجز وصورة مهما تعددت ، ويستحق لحساب الهيئة .
٥٠٠- ثمن محضر الحجز وصورة مهما تعددت ويستحق لحساب الهيئة .
- تكلفة النشر بالجريدة الرسمية - حسب التعريف المقررة ، وبناء على تعديد الهيئة العامة للطابع الاميرية .
٥٠٠- المصروفات الخاصة بتطبيق الاعلانات مهما تعددت ، وتحتق لحساب الهيئة .

١٣٦٠ رسوم طلب الشهر العقاري وبيانها :

مليم جنيہ

۱۰۰۰ رسم طلب الشهر

۲۰۰ رسم اضافي لدور المحاكم ويستحق بموجب القانون رقم

۳۶ لسنة ۱۹۵۶

۱۶۰ رسم دفعة

وبناء على تحديد مأمورية الشهر العقاري والتوثيق المختصة .

- رسوم استخراج الشهادات العقارية - حسب التعميم المقررة ، وبناء على تحديد مكتب الشهر العقاري والتوثيق المختص .
- رسوم شهر محضر الحجز العقاري - حسب التعميم المقررة ، وبناء على تحديد مكتب الشهر العقاري والتوثيق المختص .

مليم جنيہ

- تكلفة النشر بالصحف - بحسب قيمتها الفعلية .
- مصروفات المحافظة على العقار وصيانته أو حراسته أو استغلاله حتى تاريخ تسلم المشتري له - بحسب قيمتها الفعلية .
- ۵٪ من ثمن البيع - وتخصم من ثمن المبيع - وتسوى لحساب الهيئة .
- رسوم شهر محضر رسوم الزايد - حسب التعميم المقررة ، وبناء على تحديد مأمورية ومكتب الشهر العقاري والتوثيق المختص - وتضاف الى ثمن العقار الراسي به الزايد ويتحمل بها المشتري .

وتضاف رسوم النفقة على الاتساع بالنسبة لكل صورة من صور :

- ۱ - معاضر البيع .
 - ۲ - ايصالات قبض الثمن .
 - ۳ - معاضر الاستلام .
- على ان يؤثر بذلك على اصل المحضر ، ويتحمل بهذه الرسوم طالب الصورة او المصدد للشتم حسب الاحوال .
- على جميع مكاتب التأمينات الاجتماعية تنفيذ ما تقدم بكل دقة ، والرجوع الى ادارة التحصيل والحجز الاداري برئاسة الهيئة للاستفسار اذا لزم الامر .
- وعلى الجهات الادارية المختصة ، اطلاق هذه التعليمات لكل من يلتزم بتنفيذها .
- تحريرا في ۱/۶/۱۹۷۱.

نائب

مدير عام الهيئة لمشؤون الفنية

تعليمات الشئون الفنية رقم (١٣) لسنة ١٩٧١
فى شأن التزام الهيئة بالنسبة لاصابات العمل التى تسفر فقط
عن كسر الاجهزة الترميضية دون الحاق اذى بجسم المؤمن عليه
 عرضت للهيئة حالات بعض المؤمن عليهم الذين تعرضوا لحوادث عمل أدت الى كسر اجهزتهم الترميضية دون الحاق اذى بأجسامهم ، ويطلب هؤلاء المصابون الهيئة بتركيب اجهزة جديدة أو اصلاحها .
 ولما كان الالتزام باستبدال الاجهزة أو اصلاحها فاصر فقط على الاجهزة السابق تركيبها من جانب الهيئة بشرط أن يكون تلف الجهاز أو كسره نتيجة الاستعمال العادى أو بسبب لا دخل لارادة المصاب فيه على ألا يكون القصد من تركيب الجهاز هو استكمال النقص الشكلى للمضغ .
 لذلك ثار جدل فقهي حول مدى امكان تركيب أو اصلاح الاجهزة الترميضية الغير مركبة أصلا من الهيئة اذا تم ذلك نتيجة حادث من حوادث عمل .
 وقد ذهب رأى الى أن قوانين التأمينات الاجتماعية المتعاقبة والتى عالجت موضوع الاصابة قد عرفت جميعها اصابة العمل بأنها الناتجة من حادث من حوادث العمل وقد عرف الفقه والقضاء حوادث العمل بالآتى :
 « كل ما يمس جسم الانسان ويحدث به ضررا جسيما لوقوعه فجأة بفعل قوة خارجية »

ومن هذا التعريف يتبين أن حوادث العمل تميز بثلاثة عناصر :

- ١ - وقوع ضرر جسمى للعامل .
- ٢ - أن تحدث هذه الواقعة فجأة .
- ٣ - أن تكون ذات أصل خارجي .

والمقصود فى مفهوم هذا التعريف بالضرر الجسمى بأنه كل اذى يلحق بجسم العامل سواء كان ظاهرا أم خفيا داخليا أو خارجيا نافذا أم سطحيا كالجروح وكسور العظام وكشف العضاء والاشلال العصبى والاضطرابات المخية وبناء على ذلك لا يعد من اصابات العمل الاضرار التى تلحق بالعامل دون أن تمس جسمه كالاعتداء على ممتلكاته أو تلف ملابسه أو الممتلكات المنصقة بجسمه كالنظارات الطبية والارجل الصناعية .

وبذلك وطبقا لما استقر عليه الامر بالفقه والقضاء ، فإن حادث العمل اذا ترتب عليه كسر أو تلف الجهاز الترميضى فقط دون أن يلحق بجسم المؤمن عليه اذى فإن الهيئة لا تلزم قبل المؤمن عليه بشئ حيث لا تعد الحالة اصابة عمل .
 ويضيف أنصار هذا رأى - أن الهيئة لو توسعت فى مفهوم الاصابة واعتبرت كسر الجهاز الترميضى أو تلفه نتيجة حادث عمل ضمن الحالات التى يضمها ، فإنه هذا التطوير لمفهوم الاصابة يترتب عليه أعباء قد تزيد على الامكانيات التى تجعلها التمويل العالى مسيها ، وأن الحسابات الميدانية الاكتوارية لاتبرهن كفايه الاشتراكات الحالية فى حدود ٢٪ لمد الالتزام الناشئة عن مزايا نظام التأمين ضد اصابات العمل .

وقد ذهب رأى آخر الى أن تعريف حوادث العمل طبقا لمفهوم السابق وقصرها

على الضرر الذي يلحق بجسم المصاب من صنع الفقه والقضاء . حيث أن المشرع قد أغفل عن عمد منه تعريف حوادث العمل وترك بذلك الباب مفتوحا للاجتهد وحسنا فعل ، حيث أن حوادث العمل تتنوع بتنوع الصناعات وتطور حسب التطور العلمي والنهضة الصناعية في كل بلد ، ومن ثم ولا كان باب الاجتهاد بالنسبة لتعريف الحوادث لا زال مفتوحا فلا زال المشرع عند موقفه فلم يشأ حتى الآن أن يضع تعريفا لحوادث العمل ، وبالتالي فإن الهيئة باعتبارها الجهة القائمة على تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية لها الحق أن تنص على الأمر لتنطبق مفهومنا مرنا لمعنى الضرر الجسماني بما يتلاءم مع روح العصر الصناعي ويحقق العدالة الواجبة .

ولا كان التزام الهيئة في حالة الإصابة ينحصر في علاج - معونة مالية - معاش أو تعويض ، والمقصود بالعلاج - الرعاية الطبية ، صرف الأجهزة التعويضية - التأهيل، والمقصود من صرف الأجهزة التعويضية والتأهيل هو استعادة قدرة العاجز على مزاوله عمله أو أى عمل آخر يتناسب مع حالة العجز الناتجة عن الإصابة ، فإذا كان المصاب أصلا من ذوى العاهات الذي يعتمد في عمله على جهاز تعويضي وبدونه لا يستطيع أن يزاول أى عمل - ومن ثم يعتبر هذا الجهاز بديلا عن العضو الطبيعي ويؤخذ حكمه ويعد كجزء من جسمه ، فلو أصيب هذا الجهاز البديل عن العضو الطبيعي في حادث من حوادث العمل وترتب على ذلك كسره أو تلفه مما أدى الى عجز العامل المصاب عن أداء عمله بدون هذا الجهاز فمن العدل والمنطق التوسع في مفهوم الضرر الجسماني بما يكفل تعويض مثل هذا العامل عن كسر أو تلف جهازه بسبب حادث العمل .

ولما كان الموقف عند حد التعريف الذي صاغه الفقه والقضاء دون محاولة الهيئة تطوير هذا المفهوم يؤدي الى جمود في التطبيق لا يتسع لما يستجد من حوادث قد يكون فيها وجه العدالة ظاهر .

ولما كان هذا التعريف التقليدي لحوادث العمل قد تم التعارف عليه قبيل أن ينشأ في جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ جهاز يتركز فيه الاشراف على تطبيق أحكام التأمين والتعويض عن اصابات العمال ويتوحد فيه جهة التأمين عن هذه الحوادث وهو مؤسسة التأمين والإذخار - صندوق اصابات العمل - ثم من بعدها مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، فالهيئة بدلا من قيام اصحاب الاعمال بتعويض المصابين أو التأمين عليهم لدى شركات التأمين . ولما كانت التشريعات العمالية جميعها تستهدف أصلا مصلحة العمال ، ولما كان هذا الرأي يرى أنه ليس ثمة ما يحول في القانون من اعتبار الاصابة التي تقع أثناء العمل أو بسببه والتي ينتج عنها كسر الجهاز التعويضي أو تلفه إصابة عملا وبالتالي ينحصر التزام الهيئة فقط في صرف المعونة المالية مع العلاج الطبي - صرف الجهاز أو اصلاحه والتأهيل - دون الالتزام بمعاش أو تعويض حيث أن حالة العجز سابقة على الإصابة الجديدة، وذلك بشرط ألا يكون القصد من اصلاح الجهاز الجديد أو تركيبه استكمال النقص الشكلي للعضو .

وقد تم عرض الامر على مجلس الدولة بوجهتي النظر المتعارضتين ، وقد انهى مجلس الدولة بموجب فتواه ملف رقم ٣١/١/٥٧ المؤرخة ١٩٧٠/٢/٣ الى تأييد وجهة النظر الثانية مستندا الى ذات الاسانيد المروعة ، والتي تنتهي الى تطوير مفهوم معنى حادث العمل بما يعكس المؤمن عليه الذي يكسر جهازه التعويضي أو يتلف نتيجة حادث من حوادث العمل - الحق في اصلاح الجهاز أو تركيب جهاز جديد على نفقة الهيئة بشرط ألا يكون القصد من تركيب الجهاز باستكمال النقص الشكلي للعضو .

وبعرض الموضوع على مجلس ادارة الهيئة قد وافق بجلسته الرابعة والعشرين المنعقدة في ١٩٧١/٤/١٤ على اعتبار كسر الجهاز التعويضي أو تلفه نتيجة حادث

اثناء تأدية العمل أو بسببه اصابة عمل ، وقد اعتمد السيد / وزير العمل هذا
القرار في ١٩٧١/٥/٣٠ .
على جميع أجهزة الهيئة تنفيذ الاحكام الواردة بهذه التعليمات بكل دقة .
وعلى الجهات الادارية المختصة ، ابلاغ هذه التعليمات لكل من يلزم بتنفيذها
للمصل بوجوبها .
تحريرا في ١٩٧١/٦/١٢

نائب

مدير عام الهيئة للشؤون الفنية

١	مشاركة العاملين في مجالس الإدارة
٢	تخطيط القوى العاملة
٣	التنظيم النقابي
٤	حماية القوى العاملة
٥	الاشتراكية في مجال العمل
٦	المود الطليعي نقابات العمال
٧	التدريب المهني السريع
٨	علاقات العمل والأداة
٩	النقابات والكفاية الانتاجية
١٠	احكام قانون النقابات العمالية
١١	توحيد تشريعات العمل
١٢	العمل في الاسلام
١٣	التوجيه المهني
١٤	النقابات العمالية والانتاج
١٥	لورة ٢٣ يوليو والشعب العامل
١٦	القيادة الجماعية وعلاقات العمل
١٧	التخطيط في الجمهورية العربية المتحدة
١٨	ساعات العمل
١٩	التأمين ضد البطالة
٢٠	دور العمال في تحرير فلسطين
٢١	رفع الكفاية الانتاجية
٢٢	التنظيم السياسي والمهايم الاشتراكية
٢٣	تأمين اصابات العمل
٢٤	القوى العاملة الافريقية
٢٥	العمل والعمال في النول العربية
٢٦	معدات الوقاية الشخصية
٢٧	تأمين الشيفوخة والعجز والوفاء
٢٨	الاجور
٢٩	التطبيق لاشترائك العاملين في الادارة
٣٠	قانون المؤسسات العامة والقطاع العام
٣١	الفلاح وثورة ٢٣ يوليو
٣٢	لائحة العاملين في القطاع العام
٣٣	الثروة المنعمية في جنوب افريقيا
٣٤	تبسيط العمل والكفاية في الانتاج
٣٥	تطور تشريعات العمل في ج.ع. ٢٠٠٠
٣٦	مستويات القيادات النقابية
٣٧	العمل والاجر في المجتمع الاشتراكي
٣٨	قضايا الفكر وقضايا التطبيق
٣٩	دليل العامل في مجالس الادارة
٤٠	تنظيم الامن الصناعي بالمنشآت
٤١	البيترول في السياسة العربية
٤٢	العالم الثالث والعمل الاشتراكي
٤٣	حساب منه الخطة السابقة في الماني
٤٤	العمل في القطاعين الخاص والعام
٤٥	الوجه الاقتصادي للمعركة
٤٦	دليل الامن الصناعي
٤٧	اشترائيات التأمينات الاجتماعية
٤٨	مشروع قانون العمل الجديد

٤٩	المقيدة والعمل في مواجهة العدوان
٥٠	الاستعمار والصهيونية
٥١	سياسة الاستخدام في افريقيا
٥٢	دليل التأمينات الاجتماعية
٥٣	حوافز العمل وربط الاجر بالانتاج
٥٤	التجربة الاشتراكية
٥٥	العصاة الريفيه
٥٦	التأمين الصحي
٥٧	امريكا وتخطيط القوى العاملة
٥٨	دليل القطاع العام
٥٩	ادارة العمال للمصانع في يوغوسلافيا
٦٠	اثر الحضارة الاسلاميه في اوربا
٦١	مشاكل تطبيق احكام الامن الصناعي
٦٢	العمال وثورة ١٩
٦٣	الثقله الصناعيه
٦٤	منظمة العمل الدولية في ٥٠ عاما
٦٥	الصحة النفسية والرها على الانتاج
٦٦	الدورة الثالثة للمؤتمر القومي العام
٦٧	قصة الفلاح والارض في مصر
٦٨	تطور معاشات العاملين بالحكومة
٦٩	اشترائك العاملين واصحاب الاعمال في الادارة
٧٠	الصهيونية العالمية واسرائيل
٧١	الحركة الصهيونية العالمية
٧٢	الحركة العمالية الدولية
٧٣	التأمينات الاجتماعية في مجال التطبيق
٧٤	منظمة العمل العربية
٧٥	دليل التصنيف المهني الملائم
٧٦	نظام الادخار للعاملين بالدولة
٧٧	الاعلام العربي في الحركة
٧٨	المبادئ الاساسية في تعديل لائحة العاملين في القطاع العام
٧٩	التخطيط الاقليمي وسياسة الاستخدام
٨٠	الثقافة العمالية في عشر سنوات
٨١	١٠٠ سؤال وجواب حول التأمين الصحي
٨٢	التأمينات الاجتماعية في عهد عبدالناصر
٨٣	مبادئ عامة في قانون العمل في القطاع الخاص
٨٤	تشريع العمل وتطوره
٨٥	العمل في الاسلام
٨٦	دراسات في التأمينات الاجتماعية
٨٧	المرأة في تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية
٨٨	العمود وقنين الثورة
٨٩	دليل لجان الانتاج
٩٠	برنامج الاستخدام العالي وتحسينات السياسات

